الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الأولى
الجلسة ٧
الخميس ٢٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فالنسيا رودريغيز ..... (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

بنود جدول الأعمال من ٥٣ إلى ٦٦ و ٦٨ إلى ٧٢ و ١٥٣ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم عن جدارة تامة لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الحالية للجمعية العامة. ووفدي على ثقة بأنكم ستتمكنون، بفضل خبراتكم الدبلوماسية الواسعة والمساعدة الماهرة لهيئة المكتب، من توجيه مداولات اللجنة باقتدار صوب خاتمة ناجحة.

ولا يزال تحقيق السلم والاستقرار بعيد المنال على الرغم من سيادة العلاقات الدولية الودية في فترة ما بعد الحرب الباردة. ولا يزال العالم تطارده أشباح التعنت بدرجات متفاوتة. وقد أودى هذا الوضع المؤسف بالآلاف من الأرواح، وأدى إلى خسائر كبيرة في الممتلكات، وسبب البؤس للملايين من الناس في شتى أرجاء العالم.

ولم تفلت قارتنا من هذه الآفة. فعلى سبيل المثال، تسبب الوضع السياسي الهش في رواندا وبوروندي ليست فقط في زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية كلها، من حيث الخسائر في الأرواح واللاجئين والأشخاص المشردين، بل أيضا في إعاقة التنمية الاقتصادية إعاقة خطيرة، وفي تدهور اجتماعي وصحي وبيئي في المنطقة بأسرها. وتنتهز تنزانيا هذه الفرصة لتناشد مرة أخرى المجتمع الدولي أن يواصل إبقاء هذه المسألة محط اهتمامه وأن يقدم المساعدة للبلدان الأكثر تضررا.

وإذ نقترب من موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها في عام ١٩٩٥، أصبح من المهم بشكل متزايد أن يقوم المجتمع الدولي، وهذه اللجنة بصفة خاصة، باستعراض مشكلة انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. إن أهمية السلم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

94-86762
9486762

والاستقرار الدوليين يجب أن تأتي قبل الاعتبارات الوطنية التي قسمت المجتمع الدولي لفترة طويلة حول ما إذا كان ينبغي تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وبدون قيد أو شرط أو لفترة أو فترات محددة.

لئن كنا نستمد قدرا كبيرا من الشجاعة من الالتزام الساحق لجميع الأطراف في المعاهدة بتمديد النظام إلى ما بعد عام ١٩٩٥، فإننا لا نشعر بالارتياح إزاء أنصار التمديد غير المحدود وغير المشروط. إننا نعتبر هذا الإجراء محاولة لاستغلال الوضع عن غير حق. فكيف يمكن لمؤيدي هذا المذهب أن يتوقعوا تأييد بلداننا عندما تثبت البيانات التي لا تدحض التكاثر المقلق للترسانات النووية طوال فترة وجود نظام عدم الانتشار.

إننا نأسف لعدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية للمادة السادسة، التي تدعو إلى وقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر - ولا سيما حظر التجارب النووية، ووقف انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، وحظر استخدام الأسلحة النووية. ومما يقلقنا أشد القلق أنه بعد مرور ما يقرب من ربع قرن لم يتحقق أي من هذه التدابير بصيغة ملزمة على المستوى الدولي.

أما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فقد تخلى معظمها، بمحض اختياره، عن الطموح في أن يكون لديه برنامج نووي من أجل الأغراض العسكرية. ومعاهدة راروتونغا، التي تغطي منطقة جنوب المحيط الهادئ، ومعاهدة تلاتيلولكو، التي تنطبق على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والعملية الجارية الآن لإبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، تشهد على هذا الالتزام وعلى التصميم الحقيقي على تحريم هذه الأسلحة المميتة. وفي ظل هذه الخلفية، نؤيد تأييدا كاملا مفهوم ضمانات الأمن السلبية. فالدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي وفّت بالتزاماتها ومسؤولياتها المنصوص عليها في المادة الثانية من معاهدة عدم الانتشار، تستحق هذه الضمانات.

ويحيط وفدي علما بمعاهدتي تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها اللتين جرى التفاوض عليهما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا - الآن بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ولكننا لسنا راضين على تقدم المفاوضات، التي لم تتطرق بعد إلى ما دون المستويات النهائية لمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها بشأن رؤوس القذائف الاستراتيجية ذات القواعد البرية والبحرية. وتشير جميع الدلائل إلى أن المستويات أعلى مما كانت لدى الطرفين في عام ١٩٧٠، عندما دخلت معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ. ولا نرى أيضا أي مؤشرات من الدول الحائزة للأسلحة النووية على أنها تسعى إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل، الذي هو أحد المتطلبات الجوهرية للمادة السادسة. وإلى جانب ذلك، وعلى عكس الاعتقاد السائد، لا تقضي الاتفاقات الثنائية المبرمة حتى الآن بشأن تخفيض الأسلحة إلا بتعطيل منظومات الأسلحة عن طريق هدم صوامع القذائف. وبعبارة أخرى، إنها لا تتطلب تحطيم الرؤوس النووية. وهي تسمح بمجرد فك الرؤوس الحربية وآليات إطلاقها، بينما محتوياتها النووية إما تُخزن للتخلص منها مستقبلا وإما يعاد تصنيعها في أسلحة جديدة. وهذا الوضع لا يبشر بالخير لأن من الواضح أن الأجزاء المفككة يمكن إعادة تجميعها بسهولة لإعادة استخدامها.

ولا تزال تنزانيا على اعتقادها بأن أي محفل متعدد الأطراف هو أفضل مكان تُحل فيه مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. بل إن هذا الاعتقاد يتمشى مع التفكير الجديد. ولذلك يمثل مؤتمر التعديل المقبل لمعاهدة عدم الانتشار فرصة هامة جدا أمام الموقعين على المعاهدة ليعالجوا أوجه الضعف الكامنة فيها. وهذا يعني التخلص من المفاهيم البالية التي سيطرت على عالم القطبين لسنوات. ويجب أن تكون لنا نظرة تطلعية في العمل من أجل إحداث تغييرات نوعية تعزز مصداقية النظام بتعهدات ملزمة قانونا لجميع الأطراف المعنية بالقضاء على جميع الرؤوس النووية التي تحوزها في إطار زمني متفق عليه. وأية محاولة لأضعاف هذا التعهد، وبالتالي توسيع الفرق بين الدول النووية والدول غير النووية ستكون ضارة.

أود أيضا أن استرعي انتباه اللجنة إلى القرار الذي اتخذه الاجتماع الوزاري السابع لبلدان عدم الانحياز الذي عُقد في القاهرة في شهر حزيران/يونيه الماضي بإعادة تقديم مشروع القرار الذي يسعى إلى طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد

باستخدامها وبالتصويت على مشروع القرار. وهذا التحرك هام لأنه سيساعد على زيادة وعي المجتمع الدولي بمسألة المطالبة بالقضاء الكامل على الترسانات النووية.

إننا جميعا نرحب بالمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، التي بدأت في أوائل هذا العام. ويسرنا أن نعلم أن بعض التقدم الملموس قد أحرز. ولسوء الحظ، ان عدم توفر الإرادة السياسية من جانب بعض البلدان يقف عائقا في طريق عملية التفاوض. وإننا نناشد تلك البلدان أن تتعاون، لئلا نضطر الى العودة إلى مؤتمر التعديل المعني بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب، وبدء التفكير فيما يتجاوز إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ولبلوغ هذه الغاية، يؤيد وفدي تأييدا كاملا إبرام اتفاقية تحظر جميع الأسلحة النووية لأن هذا سيوطد العزم على القضاء على الأسلحة النووية إلى الأبد.

واسمحوا لي بأن أشير إلى التطورات المثيرة للقلق فيما يتعلق بمخزونات المواد النووية التي لا يُعرف مصيرها والرؤوس الحربية النووية المفقودة، مما قد تترتب عليه عواقب خطيرة على السلم والأمن والاستقرار العالمي.

ومما يؤسف له تماما أن نوعا آخر من سباق التسلح فيما يخص مخزونات المواد الانشطارية يهدد بالبدء الآن، بحجة تحقيق أمن الطاقة. والواقع أن العالم وصل إلى مرحلة مروعة تصبح فيها بعض البلدان غير قادرة على إجراء جرد دقيق لمخزونها من البلوتونيوم، وتقر بالفعل بحالات فقدان رؤوس حربية. وهذا بُعد خطير لم يسبق له مثيل، ولم يُسمع بمثله في تاريخ العصر النووي كله.

واذا كان العالم على جهل بالمواد النووية التي يحوزها, فهل تكون هناك حاجة لمواصلة انتاج المزيد؟ إن الطريقة السليمة الوحيدة للخروج من هذه الحلقة المفرغة هي أن يفرض المجتمع الدولي وبشكل حاسم حظرا شاملا على انتاج المواد الانشطارية لصناعة الأسلحة النووية.

إن عدم تمكن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في أوائل هذا العام من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بندين هامين كان نكسة كبيرة لأعمال الهيئة منذ البدء في مجموعة شاملة منقحة انتهت بالاكتفاء بقائمة قصيرة من بنود جدول الأعمال قبل بضع سنوات.

فبند جدول الأعمال المتعلق بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة حكم عليه بالإعدام دون احتفال بعد أربع سنوات من المداولات المضنية. ونحن لا نزال نُصر على ضرورة النظر في هذه المسألة بعناية في جميع المحافل الدولية الأخرى. إن انكار نقل التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام إلى البلدان النامية بسبب خوف، متصور خطأ، من أن تُستخدم استخداما عسكريا، عمل غير منطقي وغير عادل، وبخاصة عندما تتخذ تلك القرارات نواد مقصورة على دول بعينها عن طريق اجراءات تفتقر إلى الشفافية وبينما نوافق على أن وضع نظم مراقبة للتصدير معترف بها دوليا يمكن أن يساعد في منع انتشار التكنولوجيات المتصلة بانتاج أسلحة الدمار الشامل، ينبغي ألا تصبح تلك النظم عقبات أمام الوصول إلى التكنولوجيات المستخدمة في الأغراض السلمية والمشروعة.

والبند الثاني المتعلق بعملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين لم يُدرج أيضا. ومن ثم أحيل إلى دورة العام المقبل. وقد سنحت لنا الفرصة للإعراب عن خيبة أملنا وقلقنا فيما يتعلق برفض الدول النووية الكبرى السماح بإحراز أي تقدم حقيقي بشأن هذا البند. ونحن نحث تلك الدول على إظهار إرادتها السياسية الضرورية للإسراع بإحراز التقدم بشأن هذه المسألة المهمة.

لا يزال وفد بلدي يعتز بمبدأ إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي كقوة دفع لتحقيق أهداف السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وتنزانيا، التي تقع حدودها على المحيط الهندي، لديها ما يبرر شعورها بالقلق بشأن الوجود العسكري الخارجي في المحيط.

إن حوالي ٢٢ عاما من الجهود المتضافرة التي بذلتها اللجنة المخصصة للمحيط الهندي لم تسفر عن نتائج ايجابية. وهذا العام عقدت اللجنة المخصصة دورة أخرى في نيويورك للنظر في نهج بديلة جديدة

تتفق مع قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٨. ويحدونا أمل وطيد بأن يساهم جميع أعضاء اللجنة المخصصة مستقبلا مساهمة كاملة في عملها، في ضوء المناخ الودي لفترة ما بعد الحرب السائد في داخل اللجنة وفي النظام الدولي.

ولما كنا نناقش نهجا بديلة جديدة، فإننا نأمل مخلصين أن تكون هذه اللحظة مناسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة ليساهموا بآرائهم. ونرحب أيضا ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في وقت قريب. ونعتبر هذا التطور ملهما للجنة، وحافزا للذين تركوا اللجنة كي يعودوا إليها ويستأنفوا مشاركتهم.

أخيرا اسمحوا لي بأن أؤكد دعم وفد بلدي وتعاونه في ضمان نجاح مداولات اللجنة الأولى.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، أولا وقبل كل شيء أود أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم لمنصبكم الهام. ونأمل أن نحقق، تحت رئاستكم، نتائج طيبة، بما في ذلك إحراز التقدم في ترشيد أعمال اللجنة الأولى.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، للبيان الهام الذي ألقاه في اللجنة.

يشاطر الوفد الروسي الأفكار الرئيسية في ذلك الخطاب ويتوقع أن تنعكس على نحو مناسب، لا في قرارات الدورة الحالية فحسب، بل أيضا في قرارات هيئات دولية أخرى، وفي مقدمتها مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومراعاة للمقررات السابقة وتوصياتكم، سيدي الرئيس، سأتطرق بإيجاز الى أهم المسائل.

لقد ذكر رئيس الاتحاد الروسي، بوريس يلتسين، في الخطاب الذي ألقاه أمام الدورة الحالية للجمعية العامة، وجهة النظر الروسية في برنامج العمل في مجال نزع السلاح النووي. ويشهد هذا البرنامج على مضي روسيا الى جانب دول نووية أخرى في العمل على التقليل من أهمية دور الأسلحة النووية في الأمن، بغية التحرك بثبات نحو الهدف النهائي، ألا وهو القضاء الكامل على الأسلحة النووية في كل مكان من العالم كما تنص عليه قرارات الأمم المتحدة وكما ينص عليه المذهب العسكري الروسي.

وإحدى المهام الرئيسية لتعزيز الاستقرار العالمي اليوم تتمثل في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي طليعتها الأسلحة النووية.

وتعزيز النظام القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتسم بأهمية رئيسية في هذا الصدد. وروسيا تؤيد التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة في المؤتمر الذي يعقد السنة المقبلة. والتأكيد على فعالية المعاهدة وتوسيع نطاق التقيد بها أمران من شأنهما أن يعجلا بعملية تخفيض الترسانات النووية والقضاء عليها، وأن يزيدا من تعزيز الأمن الدولي، ونعرب عن ارتياحنا لتزايد عدد الأطراف في المعاهدة، ونحث الدول التي لم تنضم الى المعاهدة بعد أن تفعل ذلك في أسرع وقت.

ومن الأهمية القصوى توخي الواقعية في مسألة تمديد المعاهدة. فاذا نظرنا الى الحالة بتجرد، يتضح أنه تم بالفعل إنجاز الكثير فيما يتعلق بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما المادة السادسة منها، وسينجز الكثير لو أن الاستقرار الذي توفره المعاهدة بات مصانا ومعززا.

وتوجد حاجة أيضا الى تكثيف المفاوضات الجارية في جنيف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى يصبح التوقيع عليها ممكنا العام المقبل، الأمر الذي يسمح بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة بالتوقف عن الارتقاء بنوعية الأسلحة النووية. ويدل تقرير مؤتمر نزع السلاح على أن المرحلة الأولية من المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المكرسة لدراسة متعمقة للمسائل ولعرض مواقف الدول، قد اختتمت فعلا من الناحية الأساسية. ويتلو ذلك مرحلة حاسمة تتمثل في إيجاد قرارات مشتركة ومقبولة بشأن مسائل تم تحديدها بالفعل. والنص على أن توقيع المعاهدة ينبغي ألا يتأخر عن عام ١٩٩٥، لا يعني، برأينا، أن معاهدة عدم الانتشار باتت أسيرة لإبرام معاهدة للحظر الشامل للأسلحة النووية. على

العكس من ذلك، فإن هذا الموقف يشهد على أننا جادون فيما يتعلق بتحقيق حظر التجارب النووية في أسرع وقت ممكن.

ونحث جميع الدول على العمل من أجل إنجاح المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، ونحث الدول النووية على احترام الوقف الاختياري لهذه التجارب. وفي هذا الصدد، يشكل التفجير النووي، الذي أجرته الصين يوم ٧ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام، مصدرا لقلق خطير بالنسبة لنا، كما هي الحال بالنسبة لعديدين آخرين.

وتؤيد روسيا إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي نبذت الخيار النووي بمحض اختيارها، والتي تفي بالتزاماتها بإخلاص وفقا للاتفاقية، ضمانات أمنية قاطعة، تكفل حصولها على المساعدة المناسبة من مجلس الأمن الدولي اذا ما تعرضت لتهديد أو ابتزاز نووي. والمعروف أن رئيس جمهورية روسيا اقترح بأن يعقد مجلس الأمن جلسة خاصة على مستوى وزراء الخارجية في المستقبل القريب جدا بغرض التوصل الى اتفاق بشأن قرار جديد لمجلس الأمن يتوسع في أحكام القرار ٢٥٥ (١٩٦٨) الشهير.

وتقف روسيا على أهبة الاستعداد للعمل بنشاط على تعزيز الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق باستعمال الأسلحة النووية ضدها، أي ما يسمى بضمانات الأمن السلبية. فما نتكلم عليه هو وضع اتفاقية دولية وأيضا، كخطوة أولى، التوصل الى اتفاق من قبل جميع الدول النووية بشأن صيغة مشتركة لهذه الضمانات يمكن أن تظهر في قرار لمجلس الأمن عن الموضوع.

وأود أيضا أن أذكر اللجنة بأن روسيا تؤيد البدء في مؤتمر نزع السلاح بإجراء مفاوضات تكرس لوضع معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي الأخرى. وسترتكز ولاية هذه المفاوضات على القرار ذي الصلة الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الثامنة والأربعين. ونحن ننطلق من إمكانية قيام الدول النووية بأن تضع تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المواد الصالحة لصنع الأسلحة الناجمة عن عملية تخفيض الأسلحة.

أود أيضا أن أذكر اللجنة بأن روسيا والولايات المتحدة ستكثفان الحوار بينهما وحسبما اتفقتا عليه في سياق اجتماع أيلول/سبتمبر بين رئيسي بلدينا في واشنطن، بغرض مقارنة نهجهما المفاهيمية واتخاذ خطوات محددة لتكييف القوات والممارسات النووية للبلدين معا مع الحالة المتغيرة في مجال الأمن الدولي، بما في ذلك إمكانية إجراء مزيد من التخفيضات والتحديدات للقوات النووية المتبقية بعد التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها.

إن الحقائق الدولية الجديدة تحتم أن تشترك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية تخفيض الأسلحة النووية والحد منها. وتبين التجربة أن طريقة حل المشاكل المتعلقة بالأسلحة النووية من خلال الاتفاقات الثنائية، وحتى أهمها، لها قيودها. ونظرا لترابط المشاكل النووية فإنها تستدعي اعتماد نهج شامل.

ومراعاة لهذه الاعتبارات تقدم رئيس جمهورية روسيا باقتراح يتعلق بقيام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بإعداد معاهدة بشأن الأمن النووي والاستقرار الاستراتيجي. وميزة وجود هذه المعاهدة تكمن في أنها تغطي العنصر الأكثر ضرورة في سلسلة الأسلحة النووية، أي قاعدتها المادية والتقنية. وستعالج المعاهدة بطريقة شاملة مشاكل حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية؛ وحظر إعادة استعمال المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة والمستخرجة من الأعتدة النووية التي جرى تخفيضها؛ والتخلص من المواد النووية المشحونة وتخفيض وسائل إيصال الأسلحة النووية.

إن إبرام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية معاهدة بهذا الخصوص، الى جانب الحظر الشامل للتجارب النووية ووجود نظام فعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيفسح المجال أمام جميع البلدان لتحقيق تقدم ثابت وقابل للتنبؤ صوب عالم مستقر خال من الأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين. ووضع الدول الخمس الحائزة للأسلحة

النووية لهذه الاتفاقية سييسر أيضا الجهود المتعددة الأطراف التي تم التعهد بها في مؤتمر جنيف لنزع السلاح في المجالات الأخرى دون تعريضها للإزدواجية.

ومن الواضح أن الترسانات النووية الحالية للدول النووية الخمس تختلف بعضها عن بعض. لذلك يمكن تنفيذ التدابير المخطط لها مرحلة مرحلة، مع مراعاة الجوانب الخاصة للإمكانية النووية لكل بلد منها، والسماح في الوقت نفسه بعدم التماثل في التزاماتها. وفي المرحلة الأولية، بينما تكون روسيا والولايات المتحدة في طور الاتفاق على خطوات للمتابعة ترمي الى تخفيض قوتهما النووية، يمكن لدول أخرى أن تتعهد بعدم تطوير الأسلحة النووية الاستراتيجية التي في حوزتها. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتضمن المعاهدة تعهدا من قبل جميع الأطراف بعدم تسليح أنفسها بأنواع جديدة من الأسلحة الاستراتيجية في الوقت الحاضر بين ترساناتها.

وروسيا، نظرا لكونها من بين البلدان الأولى التي وقعت على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في باريس يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، لا تزال تبذل الجهود لبدء نفاذها. وقد أعرب رئيس روسيا ورئيس الولايات المتحدة، وفي بيانيهما المشتركين عقب اجتماعي القمة اللذين عقدا في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٤، عن تصميمهما على تعزيز التصديق المبكر على الاتفاقية، ونوها بالحاجة الى تقيد جميع البلدان بها والى اتخاذ تدابير عاجلة تيسر بدء نفاذها، والمستصوب في وقت مبكر لا يتجاوز عام ١٩٩٥. وتعكف روسيا على اتخاذ التدابير اللازمة على الصعيد الوطني تحضيرا للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

إننا نشعر بالارتياح إزاء نتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ ويمكن لآلية التفاوض التي أنشئت في هذا المؤتمر أن تبدأ عملها دون إبطاء وفقا للولاية التي اتفق عليها.

وتكتسي المسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية وبصفة خاصة فكرة ضمان الشفافية، أهمية متزايدة. وستستمر روسيا في تقديم الدعم الكامل للأنشطة الخاصة بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وستوفر المعلومات اللازمة لهذا السجل. ومن الضروري أيضا أن نسعى الى تحقيق المشاركة الشاملة للدول في هذا السجل.

وتؤيد روسيا عقد مؤتمر في ١٩٩٥ لاستعراض اتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

ونعتزم أيضا فرض أقصى قدر من القيود على تصدير الألغام المضادة للأفراد، وتؤيد روسيا توسيع نطاق التعاون، تحت رعاية الأمم المتحدة، في تنفيذ برامج المساعدة في إزالة الألغام، ولدينا خبرة كبيرة وخبراء مؤهلين تأهيلا عاليا ووسائل تقنية يمكن أن تستخدم في إطار هذه البرامج.

إن عملية نزع السلاح والتخلي عن سباق التسلح وتحويل الصناعات العسكرية، تتطلب حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية البالغة التعقيد. ومن المهم أن ننسق جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد. وكان هذا هو فحوى اقتراح روسيا بأن يعقد في ١٩٩٦، تحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمر يكرس لمشكلة التعاون الدولي في ميدان التحويل.

ولا تزال سياستنا الرئيسية تنصب على تحقيق مزيد من الاستخدام المباشر لقدرات مجلس الأمن في ميدان نزع السلاح.

ونؤيد أيضا الفكرة التي أعرب عنها الأمين العام بشأن ضرورة إدماج جهود نزع السلاح والأمن الدولي. ونرجو أن ينعكس هذا النهج في عمل اللجنة الأولى.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يود وفد ماليزيا أن يقدم أطيب تمنياته وتهانيه لكم وللمكتب.

لعلنا نذكر أن الأمم المتحدة أنشئت، كما ورد في الميثاق، لكي تنقذ

"... الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على

الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف"،

ونلاحظ أن تلك التطلعات لم تتحقق الى حد كبير حتى الآن. والواقع أن صراعات جديدة نشأت بينما عادت صراعات قديمة الى الظهور من جديد.

وفي الوقت الذي تقترب فيه الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، ونجري تقييما لمنجزاتها في تحقيق السلم والأمن الدوليين وفقا لما ورد في الميثاق، فإننا نشعر مرة أخرى بإحباط شديد. وبغية مواجهة الحقائق الجديدة في عصر ما بعد الحرب الباردة، ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في تأكيد وممارسة دورها، في مجال مجموعة كاملة من المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي. فالأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي ومسؤولية رئيسية فيما يتعلق بجميع قضايا نزع السلاح مع أخذ الآثار العالمية لهذا الموضوع في الاعتبار.

وما فتئ نزع السلاح النووي لب مناقشة نزع السلاح وسيكون عام ١٩٩٥ عاما هاما بالنسبة لقضايا نزع السلاح النووي لأن الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستعقد المؤتمر الخاص باستعراض وتمديد هذه المعاهدة. وعلى الرغم من أوجه القصور في هذه المعاهدة فهي صك عملي في مواجهة انتشار الأسلحة النووية ولا يساورنا شك في أنها يجب أن تمدد.

وتنص المعاهدة على خيارات ثلاثة لتمديدها هي التمديد اللانهائي أو التمديد لفترة محددة أو التمديد لسلسلة من الفترات المحددة. وظهر الآن رأي بأنه ليس هناك في الواقع من بديل سوى التمديد الى أجل غير مسمى، لأن أي نوع آخر من التمديد سيتطلب تعديل المعاهدة. ويقال أيضا إن التعديلات لا يمكن اجراءها إلا في مؤتمر للتعديل.

وتلتزم ماليزيا بالموقف الذي أعربت عنه حركة عدم الانحياز في وثيقة عممت في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض والتمديد الذي سيعقد في عام ١٩٩٥. ونعتقد أنه اذا أريد تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى فيجب أن تكون هناك علاقة متبادلة واضحة يمكن التحقق منها مع التقدم المحرز المواكب في المجالات التي تضمن القضاء على الأسلحة النووية.

هذه المجالات هي الحظر الشامل للتجارب النووية، وضمانات الأمن التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية، وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، واحترام المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حاليا والتي ستوجد في المستقبل، والسماح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في المعاهدة بالوصول الكامل الى المواد والتكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. وثمة سلسلة من الاجراءات يجب اتخاذها في فترة محددة من الزمن لالغاء الطابع التمييزي للمعاهدة.

والتمديد اللانهائي للمعاهدة يرقى الى مرتبة تغيير المعاهدة من معاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية وللقضاء عليها، الى معاهدة تضفي الشرعية على استعمال الأسلحة النووية. فتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى سيترك الأسلحة النووية الى الأبد في أيدي قلة عينوا أنفسهم حكاما على مصير هذا الكوكب. وقد قيل إن الحرب النووية لا يمكن كسبها وبالتالي يجب الامتناع عن خوضها. وفي هذا الصدد ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل جهودا منسقة وواضحة لتخفيض ترساناتها النووية بهدف القضاء التام على هذه الأسلحة في النهاية.

وينبغي أن يتم التصديق على معاهدة عدم الانتشار على نحو عالمي حتى نضمن وجود عالم خال من الأسلحة النووية. وبالنسبة لنا فإن الطابع التمييزي للمعاهدة مسؤول عن الخطر الداهم لانتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن يتيح مؤتمر ١٩٩٥ لأطراف المعاهدة فرصة لاجراء حوار صريح وبناء بشأن التزامات كل طرف.

وتؤيد ماليزيا تأييدا كاملا قرار مؤتمر نزع السلاح بمنح ولاية للجنته المخصصة لحظر التجارب النووية بأن تبدأ مفاوضات مكثفة حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ويأسف وفدي لأنه بعد عام من التفاوض لا يوجد حتى الآن أي دليل على أن هذه المعاهدة سيتم الانتهاء من إعدادها قبل انعقاد مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٩٩٥. وفي

نفس الوقت نود أن ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية الى أن تواصل ضبط النفس فيما يتعلق بوقف تجارب الأسلحة النووية الذي فرضته على نفسها.

ويشعر وفدي بقلق مماثل إزاء التقارير المتعلقة بما يسمى بالثورة في تكنولوجيا محاكاة القنبلة النووية وآثارها على تجارب الأسلحة النووية. واذا تأكدت هذه التقارير فقد يستدعي الأمر استعراض الفحوى المقترحة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومن المعروف أن منظمة الصحة العالمية طلبت من محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى حول مشروعية استخدام الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد قدمت ماليزيا مؤخرا الى المحكمة رأيا يسلم بعدم شرعية استخدام الأسلحة النووية. ومن ثم فإننا نتطلع الى عرض القرار الذي اتخذته بلدان حركة عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع على اللجنة.

وبالمثل يستحق موضع انتشار الأسلحة التقليدية اهتمامنا البالغ. فصناعة الأسلحة تزدهر باستمرار ودون هوادة. والدول الكبرى، وهي الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، تمثل المنتجين والمصدرين الرئيسيين للسلاح، ولأسلحة الدمار الشامل، التي تؤدي الى الموت والتدمير واليأس. ومن المثير للسخرية حقا أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أوكلت لمجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تاناكا (اليابان)

يتعين على الأمم المتحدة أن تضمن ألآ يهدد شراء الأسلحة التقليدية السلم الدولي. وبينما نسلم بالاحتياجات الأمنية المشروعة للدول، فإننا نعارض انتاج وبيع الآلات والمعدات والمنتجات الأكثر قدرة وفعالية على القتل. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يشهد حظرا يفرض على استخدام وتطوير وتصنيع وتكديس ونقل جميع أنماط الألغام البرية. وأي محاولة للتمييز بين فئات الألغام على أساس آليات التدمير الذاتي والتحييد الذاتي ينبغي مقاومتها.

لقد شجعنا اقتراح الولايات المتحدة بشأن فرض وقف على تصدير الألغام. كما نؤيد المبادرة الخاصة بالمساعدة في إزالة الألغام. بل إنه ينبغي أن يكون الزاميا على جميع البلدان المصدرة للألغام أن تسهم في صندوق تقديم المساعدة في إزالة الألغام.

إن استحداث سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بموجب قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام تم التسليم به باعتباره إنجازا هاما في جهود تشجيع بناء الثقة ونزع السلاح. وبصفة ماليزيا من البلدان المشاركة بنشاط في إعداد ذلك القرار، فإنها تلتمس مشاركة أكبر من الدول في عملية السجل. ونعتقد أنه يجب مواصلة الحفاظ على السجل وتطويره ليشمل الممتلكات من الأسلحة وحيازة الأسلحة عن طريق المشتريات الوطنية أو المحلية. وينبغي كذلك توسيع فئات الأسلحة التي يجري التبليغ عنها.

إن دور المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين بعد من الأبعاد الهامة في مناقشتنا. فالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يعترف بالدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية. وفي نفس الوقت، يجب علينا أن نأخذ في اعتبارنا الاختلافات ضمن المنظمات الإقليمية القائمة وفيما بينها. فمعظم المنظمات الاقليمية، لا سيما في المناطق النامية، مكرسة أساسا لتوفير التعاون الاقتصادي وتحسينه.

واعترافا بقيمة الترتيبات الإقليمية تضطلع ماليزيا وشركائها في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بجهود جدية عن طريق محفل آسيان الإقليمي للاسهام في تدابير بناء الثقة. وآسيان ذاتها عملت عن وعي على تحقيق السلاسة في الجهود الإقليمية فيما بين أعضائها. إن عقد المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا والإعلان الخاص بجنوب بحر الصين من الدلائل على أن الرابطة تطورت وأنها على استعداد للإمساك بزمام مصيرها.

إن الدعوة الى إصلاح النظام المتعدد الأطراف وإعادة تشكيله يجب بالضرورة أن يتضمنا آلية نزع السلاح بأكملها أيضا. في العام الماضي أعادت الأمانة العامة تشكيل مكتب شؤون نزع السلاح التابع لها ليصبح مركزا. ونعتقد أن إعادة التشكيل ينبغي أن تتضمن أيضا شكل ومهام مؤتمر نزع السلاح في

جنيف وكذلك هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في نيويورك. ما برح مؤتمر نزع السلاح قائما منذ أكثر من عقدين وهيئة نزع السلاح لنفس الفترة تقريبا. ولكن ما هي النتائج الملموسة التي تمخضت عنهما؟ إننا بحاجة الى القاء نظرة فاحصة على هاتين الهيئتين.

لقد آن الأوان للنظر في مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وتحويلهما. فالهيئتان يمكن تحويلهما الى هيئة فعالة واحدة على غرار الهيئات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبعضوية منتخبة.

السيد الجنيد (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): دعوني أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء مكتب اللجنة الأولى الآخرين، على انتخابكم لمناصبكم. ونحن على ثقة من أن لجنتنا بفضل توجيهكم ستتمتع بدورة مثمرة.

لقد أذنت نهاية الحرب الباردة بدينامية عالمية جديدة، وبظهور نمط معقد من التعاون والتنافس. وبينما أدى اختفاء الاستقطاب الثنائي الى انهيار الحواجز العقائدية وخلق شعوار بالتفاؤل، فقد جلب أيضا عدم اليقين في عشيته. وهذا التوازي بين الفرص وأوجه عدم اليقين يتجسد بوضوح في ملاحظات الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن أعمال المنظمة، الذي ذكر فيه:

> "إن الفترة التي نمر بها ذات وجهين. فهي ترتدي في آن معا جانب الأمل ووجه عدم اليقين الخطير. وفي جزء كبير واحد من الشؤون العالمية، شهدنا تغيرا سياسيا له طابع الظاهرة. ولكن في أجزاء أخرى من العالم ما برح المشهد يتسم بالمقاومات المستعمرة والاصطدامات العنيفة وفي أفضل الحالات بالسلام الهش".

إن نجاح الأمم المتحدة في ناميبيا وكمبوديا، وعملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، ونهاية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والانتخابات الوشيكة في موازمبيق ولدت التفاؤل. ولكن نشبت صراعات جديدة تحفزها أحقاد عرقية ودينية وثقافية، وتشهد على ذلك المآسي في رواندا والبوسنة.

ومن التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويود بلدي أن يعرب عن انشغاله إزاء استمرار هذا الاتجاه. لقد وقعت سنغافورة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتؤيد جهود المجتمع الدولي للسيطرة على الانتشار السريع لهذه الأسلحة الفتاكة. ومن مصادر القلق أيضا بعض الحالات الأخيرة من الاتجار غير المشروع بالبلوتونيوم وغيره من المواد المشعة وتهريبها.

غير أن مما أثلج صدورنا أن نلحظ بعض التطورات الايجابية الأخيرة في مجال نزع السلاح. فاتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تم التفاوض بشأنها بنجاح في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح والتوقيع عليها في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وقرار عقد المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لتعزيز الاتفاقية هي بعض الأمثلة على ذلك. وهناك وعي متزايد بأنه لئن كان نزع السلاح غاية في حد ذاته فهو أيضا مكون مركزي لأي رؤية للنظام العالمي الجديد. والتركيز الدولي على نزع السلاح تحول أيضا عن نزع السلاح النووي ليتضمن مسائل تتصل بالشفافية في نقل الأسلحة وعدم استخدام الأسلحة التقليدية التي تسبب أذى جسديا هائلا، كالألغام البرية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ولذا فإن نزع السلاح جزء لا يتجزأ من العملية الأكبر لبناء السلم الدائم.

وبينما ينبغي تلمس نزع السلاح، التقليدي والنووي على حد سواء، يرى وفدي أن بوسع المجتمع الدولي في الوقت ذاته أن يضطلع أيضا بتدابير بناء الثقة. فعندما تتزايد الثقة المتبادلة فيما بين الدول ستتناقص الحاجة الى المغالاة في تسليح أنفسنا. إن تدابير بناء الثقة تنهض بالتفاهم والثقة بين الأطراف. وهذا جزء لا يتجزأ من الدبلوماسية الوقائية، وهو مصطلح سلط الضوء عليه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره "خطة للسلام".

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بذلت جهود لإنشاء آلية مؤسسية شاملة لتناول مسائل السلم والأمن ونزع السلاح. والهدف هو إقامة هيكل بنّاء ويمكن التنبؤ به، وبوسعه أن يشجع الأنماط الايجابية للسلوك ويعززها. وما برحت المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، تستكشف السبل والوسائل الكفيلة بإقامة الهياكل الملائمة لإدارة التغيير وكفالة استمرار الظروف المؤاتية للنمو والتنمية. وثمة تدبير من تدابير بناء الثقة لدينا في منطقتنا هو معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا المبرمة في عام ١٩٧٦. إنها صك دبلوماسي فريد في المنطقة من حيث أنها تشمل مدونة للسلوك وتوفر آلية لحل النزاعات. والموقعون عليها حاليا هم بلدان الرابطة ولاوس وفييت نام وبابوا غينيا الجديدة. وإن مبادئ ومقاصد معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا تم التصديق عليها في القرار الإجماعي ٥٣/٤٧ باء، الذي شاركت في تقديمه ١٣٧ دولة من مختلف المناطق في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢.

وثمة تطور ايجابي آخر في ميدان تطوير تدابير بناء الثقة لتناول مسائل السلم والأمن ونزع السلاح يكمن في قيام رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بإنشاء المحفل الاقليمي للرابطة في تموز/يوليه ١٩٩٤. وقد أنشئ المحفل بوصفه هيئة استشارية تهدف إلى بناء الثقة المتبادلة والحفاظ على الاستقرار وضمان النمو في منطقة آسيا - المحيط الهادئ عن طريق إقامة شبكة من الصلات البناءة. ويختلف المحفل عن الهيئات الأخرى من حيث أنه يؤكد على بناء توافق الآراء.

ويوجد في الوقت الحالي ١٨ مشاركا في المحفل هم بلدان الرابطة وشركاؤها في الحوار وهم الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا وكندا والاتحاد الأوروبي؛ وبلدان مراقبة ثلاثة هي فييت نام ولاوس وبابواغينيا الجديدة، وضيفان هما الصين والاتحاد الروسي.

وكما أشار وزير خارجية أندونيسيا، السيد على العطاس، في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة، فإن تشكيل المحفل الإقليمي للرابطة دليل على ما يمكن للمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية أن تقدمه من اسهامات كبيرة لقضية نزع السلاح والسلم. كذلك يمكن للمحفل أن يسهم في الدبلوماسية الوقائية حيث يلتمس ادارة التغيير بحيث تنمو تدريجيا وسلميا علاقة مستقرة بين الدول الكبرى والدول الاقليمية. وهذه الآلية التي تقوم على الحوار الصريح والتشاور تفيد في تبديد الشكوك والمخاوف وتكتسي أهمية في منطقة يوجد بها العديد من المنازعات الاقليمية التي لم تحسم حتى الآن. ونعتقد أنه على الرغم من أن المحفل من ابتكار بلدان آسيا - المحيط الهادئ، فإن قيمه ومبادئه عالمية. إن المحفل يرمي إلى نسج نسيج متماسك من التعاون والتفاهم بين بلدان المنطقة. وسنغافورة تثق بأن المحفل سيواصل تطوير مناقشات جادة حول المسائل السياسية والأمنية التي تؤثر على المنطقة وسيكون محورا لهذه المناقشات.

السيد رحمان (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو أن تقبلوا أحر تهاني وفدي على انتخابكم بالاجماع. كما أود أن أهنئ سائر أعضاء هيئة المكتب. ونتطلع إلى العمل في تعاون وثيق معكم ومع زملائكم. كما ندين بالشكر لسلفكم، السفير فون فاغنر على عمل أحسنه، لا سيما جهوده الدؤوبة من أجل ترشيد أعمال لجنتنا.

إننا نعيش فترة تسودها التغييرات والتحديات وكذلك الفرص العظيمة. إن انتهاء العداوات الأيديولوجية ترك أثرا مفيدا على البيئة الأمنية الدولية وأدى أيضا إلى تجديد الديمقراطية في كل أرجاء المعمورة. لذلك فإن الوقت الحالي أكثر مؤاتاة من أي وقت مضى لمعالجة مسائل الأمن ونزع السلاح والمسائل ذات الصلة بهما معالجة موضوعية. إن عملية نزع السلاح خلال فترة الحرب الباردة كانت موجهة في معظمها نحو تحقيق التوازن بين التحالفين الرئيسيين. وعلى النقيض من ذلك يوجد في الوقت الحاضر تطلع ورغبة واسعة ومشروعة بين الأمم للمضي قدما بشكل حقيقي بشأن مسائل كان من المتصور في السابق أنها تستعصي على الحل. وهذا من شأنه أن يعطي أهمية والحاحا لمهمتنا.

وحتى الآن وفي غمرة الأمل لا يوجد متسع للتهاون أو الشعور الزائد بالغبطة. لقد بدأت تبزغ عقبات في طريق السلم وأخطار تهدد الأمن. وبدأت

نيران العداوات العرقية والصراعات تلتهب من جديد في شتى بقاع العالم، تلك الصراعات التي تضرب بجذورها في الخلافات الدينية واللغوية والثقافية والاقتصادية وفي المخدرات والارهاب والاتجار السري بالأسلحة وحتى في المواد النووية وكلها تشكل أخطارا حقيقية موجهة إلى السلم والأمن. وهذه الأخطار أكثر انتشارا وأقل شمولا في مداها ونطاقها عن تلك التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة لكنها مع ذلك أخطار قائمة بالفعل وتحتاج إلى أن تواجه بكل جدية في المحفل العالمي.

وثمة خطر أقل ظهورا وأكثر غدرا يتمثل في التفاوتات الآخذة في الاتساع بين الشمال والجنوب. وعلى مدى العقدين الماضيين حذرت لجنة برانت من أن الأمن في الشمال يمكن أن يتعرض للخطر بسبب عدم الاستقرار في الجنوب. وفي عام ١٩٩٢، اعترف مجلس الأمن، في اجتماعه الأول على مستوى القمة، اعترف بأن المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية تشكل أخطارا على السلم والأمن. كما أن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نبه إلى أن جذور الصراعات المستقبلية قد تتمثل في الحرمان والفوارق الاجتماعية - الاقتصادية المتزايدة. وإن المسعى من أجل الأمن والسلم ينبغي أن يأخذ في اعتباره هذه الحقائق. وعلى حد تعبير الأمين العام على نحو بليغ تماما فإن الأمن يعني ما هو أكثر بكثير من مسائل الأرض والسلاح. وأن

> "غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو السبب الأساسي للصراع". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١، الفقرة ٧٩٠)

إن المحور الرئيسي لعمل لجنتنا يكمن في ضرورة كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن الهدف الكامل لتحديد الأسلحة ونزع السلاح هو ضمان الأمن غير المنقوص عند أدنى مستويات التسلح. ونزع السلاح العام الكامل بالنسبة لبنغلاديش التزام دستوري. لذلك فإننا نرحب ترحيبا مخلصا بجميع الخطوات والمنجزات والمبادرات في هذا المجال ونؤيدها. كثيرا ما تعقد مفاوضات نزع السلاح الكبرى خارج إطار الأمم المتحدة. ونحن نرى أن منظومة الأمم المتحدة هي، بكل وضوح، المحفل الصحيح والأصلي لمسائل تحديد الأسلحة. بيد أننا نرى أن المبادرات الثنائية والاقليمية يمكن أن تكمل وتدعم الجهود المبذولة في محافل أوسع لذلك فإننا نرحب بها. وبصفة خاصة يترتب على اتفاقات تحديد الأسلحة بين الدولتين النوويتين الكبريين الرئيسيتين تأثير مفيد بطبيعة الحال على البيئة الأمنية. وفي هذا السياق، يشكل الاتفاق الأخير بين الرئيس كلينتون والرئيس يلتسن، للتعجيل بتنفيذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، حتى يتسنى البدء في تفكيك الرؤوس النووية بمجرد التصديق على الاتفاق، تطورا جديرا بكل الترحيب.

إن عدم الانتشار، لا سيما أسلحة الدمار الشامل، يعد في رأينا ضروريا للغاية بالنسبة للأمن الدولي. وفي العام القادم، ستجتمع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض أداء المعاهدة والبت في أمر تمديدها. وبنغلاديش طرف في المعاهدة وتؤيدها تأييدا كاملا. لا شك أن هدف المعاهدة لم يكن تقنين عدم المساواة بين الدول ذات السيادة. إن للمعاهدة هدفين مزدوجين يعزز أحدهما الآخر هما عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ويزعم نقاد المعاهدة أنها لا تتناول بشكل يفي بالغرض مسألة الانتشار الرأسي وإنه توجد حاليا بشكل ملموس أسلحة نووية ورؤوس حربية نووية أكثر من تلك التي كانت موجودة عند دخول المعاهدة إلى حيز النفاذ. ومن ناحية أخرى من الصحيح بكل تأكيد أن عدد الدول التي تعترف بأنها نووية لم يزدد في الفترة ذاتها. لكن لولا المعاهدة لكان عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية أكبر مما هو الآن. ومن ثم أدت المعاهدة وظيفة اضافية كأداة قيمة من أدوات الدبلوماسية الوقائية.

غير أن العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بما في ذلك الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز لديها شواغل وتساؤلات مشروعة يلزم تناولها في مؤتمر عام ١٩٩٥. إن هذه البلدان ترغب في أن تطمئن إلى إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وأن تتلقى ضمانات أمنية وكذلك ضمانات بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية. وتود أن ترى تقدما معجلا في ميدان نزع السلاح النووي،

تمشيا والمادة السادسة من المعاهدة. وهي ترى أن الانضمام العالمي للمعاهدة من شأنه أن يعزز أيضا أساسها المنطقي ووزنها المعنوي. ويحدونا الأمل أن تبزغ من مؤتمر عام ١٩٩٥ معاهدة معززة، ونتطلع إلى العمل من أجل هذا الهدف بالتعاون مع سائر الدول الأطراف.

ويشاطر وفدي الرأي بأن الابرام الناجح لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب ولاتفاق بشأن حظر المواد الانشطارية سيؤثر تأثيرا مواتيا على مؤتمر استعراض المعاهدة. ويسعدنا أن مؤتمر نزع السلاح قد أحرز بعض التقدم في مفاوضاته بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ويحدونا وطيد الأمل أن يتحقق المزيد في المفاوضات المقرر عقدها في فترة ما بين الدورتين. وأود أن أردد أيضا رأي ممثل كندا من أن اللجنة الأولى ينبغي أن تؤكد من جديد وبشكل قاطع أن انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ينبغي أن يتوقف. ويحدونا الأمل أن يكون بمقدور مؤتمر نزع السلاح قريبا الموافقة على ولاية تفاوضية لهذا الغرض.

إن بنغلاديش على استعداد للإسهام في المفاوضات الرئيسية في ميدان نزع السلاح، وهي تسعى، واضعة هذا الهدف نصب أعينها، الى الحصول على عضوية مؤتمر نزع السلاح. ويحدونا الأمل في التغلب قريبا على معضلة توسيع نطاق عضوية المؤتمر.

وبنغلاديش ملتزمة بمفهوم ومبدأ المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأيضا مناطق السلم والأمن. فمن سوء الطالع أن الأسلحة النووية لا يمكن "إبطال اختراعها"، وينبغي أن يكون هدفنا بالتالي القضاء عليها قضاء تاما. وفي رأينا أن المناطق الخالية من الأسلحة يمكن أن تكمل الجهود العالمية من أجل بلوغ هذا الهدف النهائي، ونرحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز في إنشاء هذه المناطق في أمريكا اللاتينية، وافريقيا، وجنوب المحيط الهادئ. وتشارك بنغلاديش من زمن طويل في تقديم القرارات الداعية الى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا.

وتؤيد بنغلاديش تأييدا تاما الجهود الرامية الى القضاء على الفئات الأخرى من أسلحة الدمار الشامل. ويحدونا الأمل في أن تدخل اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ خلال العام المقبل، ونؤيد تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية من خلال نظام فعال للتحقق.

وتحظى أسلحة الدمار الشامل بالطبع باهتمام في المحافل العامة أكبر مما يسمى بالأسلحة التقليدية. مع ذلك، يمكن أن يكون التكديس المفرط لهذه الأسلحة، والذي لا يتناسب مع الشواغل الأمنية المشروعة، عنصرا مزعزعا للاستقرار. وقد سقط الملايين من الجرحى في الحروب والصراعات التي وقعت منذ عام ١٩٤٥ ضحايا للأسلحة التقليدية هذه.

وكثيرا ما أعرب عن الرأي القائل بأنه ينبغي للبلدان النامية بوجه خاص أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس فيما يتعلق بالنفقات الدفاعية لضمان ألا تتجاوز مشترياتها احتياجاتها الأمنية المشروعة. فالاقتصاد في قطاع الدفاع يعني توفير المزيد من الأموال للقطاعين الاجتماعي والإنمائي. وهذا رأي يوافق عليه معظم الناس. ولكن كيما تكون هذه الوصفة فعالة وواقعية، فإنه ينبغي أيضا فرض قيود على البلدان المصدرة للأسلحة. وقد وصف تقرير التنمية البشرية تجارة الأسلحة بأنها واحدة من أبشع قطاعات التجارة الدولية، إذ يحقق المتاجرون بالأسلحة أرباحهم على حساب الفقر، ويواصلون إرسال الأسلحة الى مناطق التوتر الساخنة. وربما من غير الواقعي أن نتوقع من المنتجين عدم تصنيع ما يمكن أن يعود عليهم بالربح من بيعه، وعدم الاستئثار بالأسواق باستخدام أساليب الاقناع وحوافز تسهيلية، وفي كثير من الأحيان ببعض الدعم من حكوماتهم. إن الحل أو الرد يكمن في تكييف الصناعات العسكرية وفي تحويل الإنفاق العسكري تدريجيا الى الانتاج المدني من أجل التعبير عن واقع وأولويات فترة ما بعد الحرب الباردة.

ووفقا للأرقام الصادرة، حدث انخفاض في الإنفاق العسكري العالمي في الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩٤، مما ولد عوائد للسلام بلغت قيمتها حوالي ٩٣٠ بليون دولار. وفي تقرير التنمية البشرية قدر أنه إذا استمر الإنفاق العسكري في الانخفاض بالمعدل المتوقع البالغ ٣ في المائة في السنة، في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، فمن الممكن توفير مبلغ آخر قدره

٤٦٠ بليون دولار. ويمكن بالتأكيد تحويل جزء معقول من عوائد السلام الى الأغراض الإنمائية.

إننا نرى أن الحاجة تقوم الى نهج جديد وشامل للأمن ونزع السلاح والتنمية في هذه المرحلة. فالأمن ونزع السلاح صنوان لا يفترقان. والسلم والأمن لا يمكن فصمهما، والتنمية هي الوجه الآخر للسلم. وبالتالي تمس الحاجة الى اتباع نهج متكامل إزاء المسائل الأساسية لنزع السلاح والأمن والتنمية. إن هدف نزع السلاح والأمن الذي كان يبدو بعيد المنال خلال الحرب الباردة أصبح اليوم قريب المنال. ولكن يجب ألا يتناقص الزخم والإرادة على المضي قدما. فالتاريخ مليء بأمثلة الفرص الضائعة التي لا يمكن استعادتها إلا بتكلفة باهظة.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب بها الرئاسة، اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أعرب عن تهنئتي لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لمنصب رئيس اللجنة الأولى. إننا على ثقة من أن أعمالنا في هذه اللجنة ستمضي، تحت قيادتكم القديرة ومساعدة أعضاء هيئة مكتبكم، بسلاسة وستحقق أشياء كثيرة. وأعرب عن امتناني وتقديري أيضا لسلفكم الموقر، سعادة السيد ويلهلم أدولف ريتر فون واغنر، على العمل الممتاز الذي أنجزه هو وهيئة مكتبه من أجل هذه اللجنة خلال الدورة المنصرمة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما ذكر وفد بلدي في العام الماضي والأعوام السابقة، كانت نهاية الحرب الباردة إيذانا بالانتقال الى نظام دولي جديد كنا نأمل في أن يجلب معه استقرارا عالميا، ورخاء اقتصاديا، ووئاما سياسيا. ولكن، للأسف، كشفت الصراعات الإقليمية والداخلية المنتشرة في كل مكان عن الوجه القبيح للأطماع السياسية، التي كانت مكبوتة خلال فترة الاستقطاب الثنائي.

مع ذلك، تحقق عدد من المنجزات البارزة على الساحة السياسية في العام الماضي: اتفاق السلم في الشرق الأوسط بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق المبرم مؤخرا بين الأردن واسرائيل؛ ونهاية الفصل العنصري في جنوب افريقيا؛ ومؤخرا، استعادة الديمقراطية في هايتي. ولكن هذه التطورات تضمحل عند مقارنتها مع المعاناة التي لا داعي لها للسكان المشردين واللاجئين بسبب الصراعات المحلية، التي أصبحت ظاهرة يومية في وسائط الإعلام.

وما من شك في أن المؤسسات والآليات الدولية القائمة مثقلة بعبء معالجة هذه التطورات بصورة كافية. وبدون إعادة هيكلة هذه المؤسسات وإصلاحها لتصبح أكثر استجابة للواقع العالمي والعلاقات العالمية فإن هذه الآليات لن تصبح أكثر استجابة لحسم النزاعات والحفاظ على السلم.

واليوم، تواجه الحكومات في جميع أرجاء العالم، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، تحدي أن تولي اهتماما أكبر للبرامج الداخلية: إيجاد الطرائق التي تتيح لها أن تصبح أكثر قدرة على التنافس عالميا، والانطلاق الى الأسواق الجديدة، وتهيئة فرص العمالة. والواقع أن علم الاقتصاد الجغرافي أخذ يحتل مكانة بارزة.

ومن ثم، ينبغي للمؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف لا أن تحدد من جديد هويتها فحسب، وإنما أيضا أن تصبح مرئية بصورة أكبر لدى الحكومات العديدة التي تقوم بأنشطة واضحة للعيان مثل أنشطة حفظ السلم والعمليات الإنسانية.

ونحن في اللجنة الأولى محظوظون لأننا بدأنا بعملية ترشيد أساليب عملنا وإصلاح جدول أعمالنا. وقد شهدنا أيضا، في الماضي القريب، نموا مستمرا في توافق الآراء بشأن حل الكثير من المسائل الخلافية. وفي السنة الماضية، على سبيل المثال، اعتمدنا أخيرا دون تصويت قرارا يؤيد المفاوضات الرامية الى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب وحظر انتاج المواد الانشطارية. هذه كلها معالم تاريخية.

ونرجو لهذا الزخم أن يدفع بنا الى الأمام في عملنا هذه السنة وكذلك في محافل نزع السلاح الهامة الأخرى.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يزال يشكل أكبر خطر على بقاء الإنسانية. وما برح نزع السلاح

النووي من بين أكبر القضايا التي تواجه الأمم المتحدة منذ تأسيسها. ومع نهاية الحرب الباردة، من المحبط كثيرا أن نلاحظ أن التقدم في هذا الميدان لم يواكب توقعاتنا.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيحين موعد استعراضها وتمديدها في العام القادم. ولئن كانت هذه المعاهدة لا تخلو من شوائب، فإنها الصك المتعدد الأطراف الوحيد المتوفر لدينا الذي يحد من الأسلحة النووية.

ولقد شارك وفدي في جميع الدورات التي عقدتها حتى الآن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في المعاهدة المقرر عقده في عام ١٩٩٥. وقد أوضحنا في تلك الدورات أنه ينبغي أن يكون مؤتمر عام ١٩٩٥ مؤتمرا واحدا له ولاية استعراض المعاهدة وتمديدها. ونكرر أننا على استعداد للعمل من أجل تمديدها الى أطول فترة ممكنة.

ولذلك نشجع، في هذا السياق، جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على الامتثال الكامل لأحكامها. ونحث أيضا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التعجيل ببرامجها لنزع السلاح بغية تعزيز ثقة الجميع، سواء كانت أطرافا في المعاهدة أم لا. وعلى أساس الثقة المتبادلة يمكننا أن نتعشم تمديدها الى أجل غير مسمى.

إن إنجاز معاهدة للحظر الشامل للتجارب سيكون واحدة من أكثر الطرق فعالية لتشجيع عملية نزع السلاح النووي. لقد ظل وفدي مؤمنا دائما بحكمة هذا النهج. وساهم بشكل نشط في المشاورات التي قادها رئيس مؤتمر التعديل بشأن معاهدة الحظر الجزئي للتجارب. وتبنينا بشكل ثابت قرارات اللجنة الأولى بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ولذلك نرحب بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في شهر آذار/مارس الماضي لمواصلة وقفها الاختياري الإنفرادي المعلن للتجارب النووية حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وهذا الوقف الاختياري من شأنه أن يعطي دفعة تمس إليها الحاجة لعمل اللجنة المخصصة لمسألة حظر التجارب النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ومن شأنه أيضا أن يهيئ مناخا مواتيا لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في ١٩٩٥ لأنه يحسن آفاق التعاون في المؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥ لمعاهدة عدم الانتشار.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، تمر الفلبين بعملية التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي وقعتها في باريس يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وشاركنا أيضا في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، بهولندا. وسنواصل تأييد جميع التدابير الرامية إلى ضمان دخول الاتفاقية حيز النفاذ في الوقت المناسب، وهذه الاتفاقية تعد أول معاهدة حقيقية متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

إن مسألة تدابير بناء الثقة وبناء الأمن تناولها وفدي في الدورات الأخيرة. واسمحوا لي، مع هذا، أن أشاطركم خبرتنا المتواصلة بشأن هذه التدابير في منطقتنا، جنوب شرقي آسيا.

لقد كان الحوار جزءا لا يتجزأ من سعينا لتحقيق السلم والرخاء في جنوب شرقي آسيا. وبينما أنشئت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أصلا لتكون رابطة ترمي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي، فإن نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من أوجه عدم اليقين كثفت الجهود بين أعضاء الرابطة وشركائهم في الحوار لمناقشة شواغل الدول الأمنية. وأدت عملية الحوار هذه إلى تنظيم المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩٣، وهي فكرة قبلتها بعد ذلك دول أخرى في منطقة جنوب شرقي آسيا، بما في ذلك فييت نام ولاوس.

وقد عقد الاجتماع الأول للمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في بانكوك في شهر تموز/يوليه الماضي. وللمرة الأولى، أتيحت الفرصة للفلبين لتقترح في دورة للرابطة إنشاء سجل إقليمي للأسلحة وتبادل ورقات بيضاء بشأن الدفاع للتأكيد على أهمية الشفافية في بناء الثقة في المنطقة. وهذا الاجتماع الأول، مقرونا بالإعلان المتعلق ببحر الصين الجنوبي، فتح، على ما نأمل، فصلا جديدا من السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا. ويحدونا أمل وطيد أيضا بأن يساعد هذا المحفل على الإسراع بتحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا.

إن السلم والاستقرار والتعاون شروط مسبقة حقا للرخاء الاقتصادي الدائم. ولقد كانت لدى كثيرين منا فكرة متصورة مسبقا في ذلك الوقت بأن الرخاء سيتبع انتهاء الحرب الباردة فورا. إن البلدان النامية تسرع في جهودها لتحقيق تقدم اقتصادي أكبر. وإحدى طرق تحقيق "الوثبة الكبرى" هي ضمان الوصول المستمر الى التكنولوجيات الجديدة للتصنيع وللتنمية المستدامة. وهذا يصبح أكثر أهمية في عالم تتغير فيه التكنولوجيا المتقدمة بما في ذلك التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام، بخطى حثيثة، وتصبح فيه سياسات الحكومة عنق زجاجة أمام الابتكار والوصول إلى الأسواق والتجارة.

وفي هذا الشأن، يود وفد بلدي أن يعرب عن خيبة أمله بشأن عدم قدرة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح على التوصل إلى توافق في الآراء، للسنة الرابعة على التوالي، بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة. وهذا الموضوع من الأهمية البالغة بالنسبة للبلدان النامية بحيث لا يُهمل. ومن دواعي السخرية أن هذا البند من جدول الأعمال كان واحدا من البنود الثلاثة الأولى التي ووفق عليها في صفقة الهيئة للاصلاح عام ١٩٩٠. ونرجو أن تصبح عناصر مشروع التقرير التي توصل بشأنها الى قدر كبير من الاتفاق أساسا لوثيقة توافقية في الدورة المقبلة للهيئة.

بالرغم من تطورات فترة ما بعد الحرب الباردة غير المتوقعة وغير السارة أحيانا، لم تكن آفاق التوصل إلى حل دائم مبشرة بالخير بأكثر مما هي الآن. والمسائل التي تواجهنا آخذة في التطور أيضا. وحقيقة أننا نقترب من اختتام المسائل البارزة تتجلى في قوائم تصويتنا وفي لهجة المناقشة العامة. والمسائل الجديدة البازغة المدرجة في جدول أعمالنا مثل دور العلم والكنولوجيا، ومعلومات موضوعية بشأن المسائل العسكرية، والنقل غير المشروع للأسلحة، وهذا قليل من كثير - أقرب الى اهتماماتنا وأوثق صلة بجداول أعمالنا المحلية.

لقد شهدنا بالفعل تغيرات كبيرة بناءة على ساحتنا السياسية والاجتماعية. وبينما نعمل في المجتمع الدولي على حل المشاكل الحالية، يجب أن نتذكر بعد ذلك أن المحن التي لا حصر لها التي يتعرض لها كوكبنا والبشرية كان سببها عدم توفر الارادة السياسية وروح التعاون فيما بيننا. وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن اقتبس جزءا ذا صلة من بيان يحدد سياستنا العامة أدلى به وزير خارجية بلدي السيد روبرتو ر. روملو، يوم ٥ تشرين الأول/ اكتوبر:

> "إننا نجد أن الأمم المتحدة كانت فعالة في حفظ السلم في الحالات التي لجأ فيها كل من أطراف النزاع والدول الكبرى ذات الشأن أو أجبروا على اللجوء - الى المجتمع الدولي للفصل بين القوات المتصارعة والسماح بفترة راحة من الحرب." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٨، الصفحة ٢١)

السيد ساندوفال (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نيابة عن وفد باراغواي، نود أن نهنئ السيد فالينسيا رودريغيز على انتخابه رئيسا لهذه اللجنة. ولأننا نعلم تماما مهاراته الدبلوماسية، فنحن متأكدون من أننا سنحقق نتائج إيجابية في أعمال اللجنة. ونهنئ أيضا سائر أعضاء مكتب هذه اللجنة بمناسبة انتخابهم.

نعلم جميعا أن بقاء البشرية يتطلب الإزالة التامة للأسلحة النووية على وجه السرعة من على وجه الأرض. مع ذلك، يجب أن نعترف، مع الأسف، بأن هذا لا يبدو ممكنا من الناحية الواقعية. ولهذا يود وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة ليؤيد ويؤكد الرغبة التي أعرب عنها كثيرون في أن تصبح هذه حقيقة ملموسة. وما نحن بحاجة إليه الآن هو الإرادة الحقيقية من جانب جميع الأطراف.

إن فوائد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي جرى وضعها بعد عناء والتي يؤيدها وفد بلدي تأييدا قويا، فوائد واضحة. ونرجو أن تتم، في إطار استعراض المعاهدة في مؤتمر الدول الأطراف فيها الذي سيعقد في ١٩٩٥، موازنة جميع النتائج بعناية، واتخاذ قرارات تحسن فعالية المعاهدة، قرارات لا تقيد أيدينا في الوفاء برغبات الأغلبية. وفي هذا الصدد، يسرنا غاية السرور أنه أحرز تقدم نحو صياغة صك دولي من ذلك النوع.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى ذات الصلة، سيكون من دواعي سرورنا أن نرى تقدما أكبر يُحرز في مجالات مثل الحظر الشامل للتجارب، وفرض حظر على إنتاج المواد الإنشطارية، ومنح ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن قرار الجمعية العامة ٧٠/٤٨، المتخذ يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، يؤكد وجوب التوصل بسرعة وبشكل حازم إلى قرار إيجابي بشأن موضوع معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وقد ظلت هذه المسألة المعلقة مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وكانت موضوع استراتيجيات متنوعة. ونود أن نحث جميع الوفود على أن تواصل بذل كل جهد ممكن خلال الاستعدادات، سواء في نيويورك أو في جنيف، لتحقيق النجاح في المفاوضات.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن أكبر إشادة يمكن أن توجه إلى قارتنا هي أننا ضربنا خير مثال على أنه من الممكن تحقيق منطقة خالية كليا من الأسلحة النووية. ولهذا، ترحب باراغواي ترحيبا حارا بالقرارات التي اتخذتها الأرجنتين والبرازيل وكوبا وشيلي وسانت لوسيا بأن تصبح أطرافا في معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ التقدم الذي أحرز وفقا لهذه المبادئ في قارة أخرى. ويبقى الآن أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية اجراء بتخفيض أسلحتها وإزالتها في نهاية المطاف، الأمر الذي يكمل الحلقة المنطقية.

إن حكومة باراغواي أحد الموقعين على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وأرسلت هذا الصك إلى الكونغرس الوطني للتصديق عليه. ونتوقع أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ قريبا جدا، ونحث جميع الدول الأخرى على التقيد بها. وأن هيكل الاتفاقية برمته مثال على ما يمكن التوصل إليه في مجال نزع السلاح من خلال حظر شامل على نوع واحد من أسلحة الدمار الشامل.

لقد حظيت مسألة إزالة الألغام، فضلا عن الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، باهتمام خاص من قبل وفد بلدي، لما تسببه هذه الأسلحة من دمار لا حدود له يتعذر التحكم فيه، وفي طليعة ذلك الأرواح البشرية وبخاصة بين السكان المدنيين. ومعروف جيدا أن الألغام تجعل عمليات حفظ السلم في مناطق الصراع صعبة للغاية. ونحن، بالتالي، نؤيد اتخاذ جميع التدابير لإزالة هذه الأسلحة إزالة كاملة، وهي الأسلحة الوحشية للغاية والتي تخالف الحد الأدنى من معايير السلوك الإنساني بصورة مطلقة.

وفيما يتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، يحظى هذان الموضوعان كلاهما باهتمام رئيسي في الأمم المتحدة. وإذا بذلت الآن جهود جماعية من أجل استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة في العالم على نحو أرشد، كما هي عليه الحال، وإذا استعملت المعرفة والعلوم والتكنولوجيا استعمالا أكبر لتعزيز السلم، كما هي الحال عليه أيضا، فنود أن نرى تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال استجابة للاحتياجات الإنمائية العاجلة في بلداننا.

وهنا أود أن أذكر جزءا من تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع، حيث يقول:

> "ويتزايد أيضا فهم التنمية باعتبارها تقتضي ما هو أكثر من طلبات الجنوب من الشمال. وهناك بالفعل توافق آراء سياسي قيد البروز مفاده أن التشارك العالمي في مجال التنمية يكمن أساسا في توسيع نطاق الفرص الاقتصادية، وزيادة المشاركة، وتوسيع نطاق الاختيارات واستغلال أفضل إمكانيات الشعوب في كل مكان". (A/49/476، الفقرة ١٠)

إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن، سيتيح فرصة ممتازة للنظر بعناية في هذه المسألة والتوصل إلى اتخاذ قرارات.

وختاما، نعرب عن تأييدنا الكامل لفكرة أن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا يوفر فرصة سارة لنا للتوصل إلى اتفاق في ميدان نزع السلاح، يفضي إلى تحقيق قدر أكبر من الأمن الدولي.

السيدة أرستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفد جمهورية كازاخستان أن يشارك في توجيه التهانئ إلى السيد فالنسيا رودريغيز، وإلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين على انتخابهم لهذه المناصب المسؤولة، ويتمنى لهم النجاح وتحقيق النتائج الطيبة في معالجة جدول أعمال اللجنة الأولى الجاد والواسع النطاق.

في ضوء الحقائق السياسية الجديدة المتعلقة بانحلال عالم القطبين، ونهاية فترة الحرب الباردة، وتحرير البشرية من المواجهة العقائدية، ازدادت فرص التفاعل البناء في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي، وازداد دور المنظمات الدولية، وفي طليعتها الأمم المتحدة، في حل هذه المشاكل.

وفي هذا السياق، نود أن نستشهد بتقرير الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، عن أعمال المنظمة، الذي أكد فيه:

> "وكان توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في جوانب عدة من جوانب الحد من الأسلحة ونزع السلاح في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين مؤشرا واضحا على انعقاد عزم المجتمع الدولي على مواصلة السعي بنشاط من أجل تحقيق نزع السلاح بمعناه الحقيقي". (A/49/1، الفقرة ٧٤١)

وكازاخستان، منذ أن أعلنت استقلالها بوصفها دولة ذات سيادة، أكدت على تفانيها في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وأن أحد الاتجاهات الرئيسية للسياسة الخارجية لجمهورية كازاخستان هو المشاركة النشطة في عمليات نزع السلاح الدولي.

ولقد وقعت كازاخستان على بروتوكول لشبونة يوم ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٢، وأصبحت بالتالي طرفا في معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وقعت جمهوريتنا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ ويوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، صدقت كازاخستان على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

إن دولتنا المستقلة الفتية التي أعلنت مؤخرا تقيدها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تتبع بعزم ومثابرة سياسة تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. والدليل القاطع على ذلك هو حقيقة أن كازاخستان كانت الأولى في التصديق على معاهدة الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وعلى بروتوكول لشبونة، وخطت خطوة لا سابق لها في التاريخ تمثلت في إغلاق قاعدة سيميبلاتنسك النووية إلى الأبد. وفي عام ١٩٩٣، تقدمت كازاخستان بمبادرة تتعلق بتمديد الوقف الاختياري حتى عام ٢٠٠٥ لتجارب الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها.

ولقد ذكر الرئيس نزار بابييف لدى ترحيبه بالمشاركين في مؤتمر دولي بشأن تمديد معاهدة عدم الانتشار عقد في ألما آتا يوم ١٠ تشرين الأول/اكتوبر الماضي، بأن كازاخستان ستستمر في بذل كل ما لديها من قوة من أجل عدم السماح بانتشار الأسلحة النووية على الكوكب أو بزيادة قوتها التدميرية، أو بتعزيز القدرة النووية.

وأكد رئيس دولتنا على أن بين الأولويات العليا لمهام السياسة الخارجية للدبلوماسية الجديدة في كازاخستان منع انتشار الأسلحة النووية، وتوسيع نطاق التعاون الدولي في تطوير الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية، والحظر الكامل للتجارب النووية، وإغلاق القواعد النووية المتبقية، والضمانات الموثوقة لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وإنشاء آلية دولية لذلك الغرض.

وتمنى للمشاركين في الحلقة الدراسية النجاح في تحقيق هدفهم النبيل، الذي يعد حيويا لمستقبل البشرية، وأعني به تمديد معاهدة عدم الانتشار.

وتوجد بين المشاكل النووية التي تواجه البشرية مشكلة أكثر الحاحا هي تعزيز النظام الدولي فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، تعلق كازاخستان أهمية كبيرة على معاهدة عدم الانتشار. ونظرا لأن كازاخستان أحد أطراف تلك المعاهدة فإنها لاتنفذ التزاماتها بموجب هذه المعاهدة

فحسب ولكنها تبذل أيضا كل جهد للاسهام في تعزيز ذلك النظام.

وكما ذكر وزير خارجية كازاخستان في بيانه أمام الجمعية العامة في هذه الدورة، فاننا نعتزم ان نتمسك، في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في ١٩٩٥، بموقف الدول التي تؤيد تمديد المعاهدة دون شرط ولفترة غير محدودة.

لقد وقعت كازاخستان باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية على معاهدة عدم الانتشار وهي تعلق أهمية كبيرة على وضع اتفاقات دولية فعالة وعلى اعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وذلك في اطار مؤتمر نزع السلاح.

ويرى وفد كازاخستان أن جهود المجتمع الدولي ينبغي أن تركز، في هذا المنعطف وفي اطار مؤتمر نزع السلاح، على المفاوضات المتعددة الأطراف لابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي أن تخضع هذه المعاهدة لاجراءات رقابة فعالة ومتعددة الأطراف، وأن يكون لها تأثير ايجابي على عملية نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى تعزيز السلم والأمن الدوليين ككل. وجمهورية كازاخستان، كدولة عانت من تجارب الأسلحة الذرية والنووية في أراضيها، تسعى إلى تحقيق الحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية. وقد شرفني أن أقول ذلك لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ في بياني خلال المناقشة العامة في اللجنة الأولى، في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة.

واليوم أود أن أوجه انتباه زملائي مرة أخرى إلى المشاكل الخطيرة المتصلة بالصحة العامة والبيئة في المنطقة المجاورة للقاعدة النووية السابقة في سميبلاتنسك. ولحل هذه المشاكل فاننا نحتاج إلى الدعم المباشر والمعونة من المجتمع الدولي.

ونعلق أهمية كبيرة على جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تحسين أنشطتها الرقابية وتعزيز نظام الضمانات. لقد أصبحت كازاخستان عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وهي تضطلع بالالتزامات الناشئة عن عضويتها في هذه المنظمة الدولية. وقد أبرمت اتفاقية ضمانات بين كازاخستان والوكالة بشأن ضمانات تمهد الطريق إلى عدم استخدام الطاقة الذرية في الأغراض العسكرية في كازاخستان. ونود أن نشير إلى أن اعتماد نظام ضمانات لجميع المنشآت النووية يتطلب من كازاخستان نفقات هائلة لاقامة وتشغيل نظام شامل للرقابة على المكونات النووية ولحسابها. ومن ثم فإننا نأمل أن نحصل على مساعدة دولية لتدريب الموظفين ولانشاء نظام الضمانات التابع للوكالة.

وتقدم كازاخستان لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، منذ عام ١٩٩٢، بيانات عن الأسلحة التقليدية. ونعلق أهمية كبيرة على الشفافية في المسائل العسكرية ونرى أن سجل الأسلحة التقليدية عنصر هام في تعزيز الثقة بين الدول وفي ضمان الاستقرار العالمي والاقليمي.

ويهتم بلدي اهتماما عميقا بتعزيز سيادته وأمنه، ويشارك باخلاص في تعزيز الأمن العام في جميع أنحاء العالم وفي المحافظة على الاستقرار الدولي وتعزيز التعاون مع جميع الدول. ونعلق أهمية كبيرة على تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع التنظيمات والمنظمات الاقليمية وتعزيز دور هذه التنظيمات والمنظمات في أنشطة المنظمة بغية تحقيق السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليهما.

وفي هذا السياق نود أن نشير إلى المبادرة المعروفة التي قدمها الرئيس نزاربابييف رئيس جمهورية كازاخستان في الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، بعقد مؤتمر معني بالأنشطة اللازمة لضمان الثقة في آسيا، والهدف من هذه المبادرة وضع مبادئ رئيسية للتعاون في تعزيز السلم والاستقرار وفي تحقيق التقدم الاقتصادي للبلدان الآسيوية. وقد نفذت هذه الفكرة بالفعل. ودعت كازاخستان إلى عقد اجتماعين للخبراء في ألما آتا في العام الماضي لمناقشة هذه المبادرة، وحضر هذين الاجتماعين ممثلو أكثر من ٢٠ بلدا في المنطقة، بالاضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وجامعة الدول العربية. وفيما

يتعلق بنتائج اجتماعي ألما آتا، فقد عقد في نيويورك اجتماعان حضرهما الممثلون الدائمون لـ ٢٥ دولة لدى الأمم المتحدة وشارك فيهما الممثل الخاص للأمين العام وعدد من المنظمات الدولية. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام سيعقد في ألما آتا اجتماع ثالث على مستوى كبار الموظفين من الوكالات المعنية بالسياسة الخارجية وجهنا الدعوة لحضوره أيضا إلى ممثلين ٣٥ دولة ومنظمة دولية.

إننا نؤيد جهود زملائنا لترشيد عمل اللجنة الأولى بغية تحسين فاعلية عمل آلية الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. وعلى اللجنة الأولى أن تتخذ قرارات هامة ومسؤولة ترمي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. ووفد كازاخستان على استعداد للتعاون البناء مع وفود الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد خندوجي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ السيد فالنسيا بمناسبة انتخابه رئيسا للجنة الأولى، وأن أعرب عن ثقتنا بأن مهاراته، مقرونة بخبرة ودعم أعضاء اللجنة، ستعزز النجاح في أعمالنا. ووفد أوكرانيا مستعد لتقديم كل المساعدة اللازمة لرئيس اللجنة ولأعضاء المكتب الآخرين.

إن سياسة أوكرانيا في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وهي جزء من سياستها الخارجية وسياستها الدفاعية، موجهه أولا وقبل كل شيء إلى ضمان أمن أوكرانيا وتوفير الظروف المناسبة لاندماج

بلدنا في المجتمع الدولي كدولة ديمقراطية محبة للسلم.

ووفد أوكرانيا على اقتناع بأن تعزيز الأمن الدولي من خلال الامتثال للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والتدابير الملموسة في مجال نزع السلاح سيترك أثرا إيجابيا على الحالة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في بلدي، لمنفعة جميع المواطنين.

منذ اليوم الأول لاستقلال أوكرانيا كانت الأهداف الرئيسية التالية ضمن أمور أخرى، بين أهداف السياسة الخارجية لبلدي: عدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول، وتحقيق تخفيضات كبيرة في الأسلحة التقليدية، والقضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز نظام عدم انتشار مثل هذه الأسلحة. هذه الأولويات تجسدت في الوثائق الأساسية ذات الصلة التي اعتمدها برلمان أوكرانيا بما فيها الإعلان الخاص بسيادة الدولة، الذي حدد المركز غير النووي لبلدي، والنظرية العسكرية والمبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية التي تم تأكيد هذا المركز فيها.

إن تصديق وتطبيق أوكرانيا لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، والتوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والتنفيذ الدقيق لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وعدد آخر من الاتفاقات الدولية دليل على رغبة أوكرانيا في الاضطلاع بدور بناء في عملية نزع السلاح.

إن أوكرانيا، والمجتمع الدولي بأسره، يوليان اهتماما خاصا لحل ما هو أحد أعقد مشاكل العصر: القضاء على الأسلحة النووية. ونظرا لضيق الوقت سأتناول بإيجاز التحديات الرئيسية التي تواجه أوكرانيا في هذا المجال.

لقد كان التوقيع على البيان الثلاثي من جانب رؤساء أوكرانيا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وهو حدث جاء تتويجا لمحادثات مستفيضة في لندن وكييف وواشنطن وموسكو، شأنه في ذلك شأن القرار الذي اتخذه برلمان أوكرانيا في مطلع هذا العام بالتصديق على ستارت الأولى، من أهم الأحداث الحاصلة في فترة ما بين الدورات. هذه الوثائق أزالت أخيرا جميع العقبات الماثلة على الطريق صوب القضاء على الأسلحة النووية - وهي عقبات ورثتها أوكرانيا من الاتحاد السوفياتي السابق - وفتحت آفاقا جديدة لانضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أسرع وقت ممكن.

وإذا كانت هناك متابعة منطقية لهذه الخطوات، فإن المرء يأمل في تسوية، في المستقبل القريب جدا، لعدد من القضايا الرئيسية ذات الأهمية

القصوى بالنسبة لإحراز مزيد من التقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وأود أن أذكر الممثلين بأن الترتيبات التي تم التوصل إليها في موسكو تنص بصفة خاصة على ما يلي: تزويد أوكرانيا بضمانات الأمن الوطنية بعد انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار؛ وتزويد أوكرانيا بالمساعدة التقنية والمالية لإزالة وتفكيك الأسلحة النووية، وكذلك كفالة التنفيذ الناجح للاتفاقات السارية المفعول؛ تمويل إشراف أوكرانيا على عملية تفكيك وإزالة الرؤوس الحربية النووية التي تـُزال من أراضيها؛ وإلزام الاتحاد الروسي بتوفير الصيانة الآمنة للرؤوس الحربية النووية الواقعة في أراضي أوكرانيا والتعويض المنصف عن قيمة اليورانيوم المثرى بشدة الموجود في الرؤوس الحربية النووية التي أزيلت أو تجري إزالتها من أراضي أوكرانيا.

وكمتابعة للبيان الثلاثي، تم التوقيع على الاتفاق الثنائي بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا بشأن تنفيذ الترتيبات الثلاثية في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤. ويحدد هذا الاتفاق الترتيب والجدول الزمني لسحب الرؤوس الحربية النووية من أراضي أوكرانيا، ويتناول تزويدها، بالمقابل، بقضبان الوقود لمحطات الطاقة النووية ويحدد مبادئ المدفوعات المتبادلة.

وفي امتثال صارم لأحكام البيان الثلاثي والاتفاق الأوكراني الروسي المبرم في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، والتزاما بالبرنامج المتفق عليه، شرعت أوكرانيا في إزالة الرؤوس الحربية النووية وتسليمها إلى الاتحاد الروسي. ولكني أود أن أشدد من جديد على أن قرارنا فيما يتصل بتحقيق المركز غير النووي في المستقبل واجه صعوبات بالغة ناجمة عن أعمق أزمة اقتصادية تواجهها أوكرانيا.

نقدر أيما تقدير قرار البلدان الـ ١٦ الأكثر تقدما بتزويد أوكرانيا بمعونة مالية واقتصادية في مجال إزالة الأسلحة النووية. لقد أبرمنا بالفعل اتفاقات ثنائية ذات صلة وبدأ تنفيذ بعض البرامج المحددة.

بيد أن عملية القضاء على الأسلحة النووية متعددة الأوجه وتتطلب، بخلاف فك الرؤوس الحربية النووية ووسائط إيصالها، حل عدد من القضايا ذات الصلة الوثيقة بها، مثلا، تحويل الهياكل العسكرية - الاقتصادية وإعادة وزع الموارد البشرية المستخدمة حاليا في انتاج وصون أفظع أسلحة الدمار الشامل.

وأوكرانيا مستعدة للوفاء بتعهداتها بدقة، وأود أن أعبر عن أمل وفدي، بل واقتناعه، بأن الدول الأخرى المهتمة اهتماما مباشرا بعملية نزع السلاح النووي في أوكرانيا ستزودنا بالمساعدة الكافية، وفقا لمركزها في النظام الاقتصادي العالمي.

ومن الواضح في نفس الوقت، أن أوكرانيا التي تتخلى بكامل إرادتها عن الأسلحة النووية - أشد وسائل الردع فعـّالية - يحق لها أن تتلقى من الدول الحائزة على الأسلحة النووية ضمانات أمنية يعول عليها تتماشى ومفهوم الردع النووي.

لقد شجعتنا ملاحظات الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، عندما قال بصراحة، في افتتاح مداولات اللجنة الأولى، إنه يجب ألا يكون هناك أي تأخير في تقديم ضمانات أمن قوية دولية وملزمة قانونا للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية. فقد قال:

"ويجب تقديم الضمانات الأمنية بخاصة إلى الدول التي تعهدت بالتخلي تماما ودون شرط عن امتلاك وحيازة أسلحة نووية". (A/C.1/49/PV.3، ص ٦ - ٧)

ويود وفد أوكرانيا أن يشكر الأمين العام على هذا البيان الهام.

ترحب أوكرانيا بالتقدم الكبير المحرز في إطار مؤتمر نزع السلاح صوب إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ونود أن نرى الإبرام السريع لمعاهدة فعالة وقابلة للتحقق ومتعددة الأطراف ومنطبقة عالميا. فهذا سيكون اسهاما هاما لعدم الانتشار ونزع السلاح.

لقد وقعت أوكرانيا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وستصادق عليها في أسرع وقت ممكن. ونعتبر من الأهمية القصوى تخليص القارة الأوروبية

ذات الكثافة السكانية الضخمة، وكذلك المناطق الأخرى، من هذه الأسلحة الفتاكة مع بداية القرن القادم.

ونود أن نسجل تأييدنا لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وهو أداة فعالة ومفيدة لمنع انتشار نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل. ولكن ينبغي بذل كل جهد ممكن لكفالة أن تكون جميع نظم منع الانتشار غير تميزية. وتحقيقا لذلك ينبغي أن تيسر تلك النظم نقل التكنولوجيا المتقدمة للأغراض السلمية والمشروعة.

وتعتقد أوكرانيا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء قويا لخفض التهديد الذي يفرضه على السكان المدنيين الاستخدام العشوائي للألغام البرية. ولهذا نؤيد الاقتراح بوقف تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وعلاوة على ذلك، تعكف أوكرانيا على وضع تدابير وطنية للقيام بمثل هذا الوقف وتعزيز رصد الاستخدام غير المشروع للأسلحة التقليدية.

وتؤكد أوكرانيا من جديد رغبتها في أن تصبح عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح بغية الاضطلاع بدور نشط وبناء في حل المشاكل الهامة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأود أن أعبر عن أملنا في أن ينفذ القرار بتوسيع العضوية دون مزيد من التأخير.

ختاما، يود وفد أوكرانيا أن يقول بأنه على ثقة من أن عمل اللجنة الأولى هذا العام سيحقق نتائج إيجابية وسيتسم بالقرارات الهامة التي تعزز السلم الدولي وتنهض بالأمن الدولي ونزع السلاح المتعدد الأطراف.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسر وفد كوبا أن يرى ممثل بلد شقيق من بلدان أمريكا اللاتينية ينتخب لرئاسة مداولات اللجنة الأولى. لقد شهدنا العمل الرائع الذي قامت به إكوادور في هذا المحفل، وإننا لعلى ثقة الآن بأن الرئيس سيكفل نجاح مداولاتنا بما لديه من معرفة ومهارة، وبدعم من ممثلي النمسا واليابان اللذين انتخبا عن استحقاق نائبين للرئيس، ومن السيد غوسن ممثل جنوب افريقيا الذي انتخب مقررا. وهنا نود أن نقول أمام اللجنة إن وفدنا على استعداد لتقديم تعاونه الكامل في الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافنا المشتركة في هذا المحفل.

في الفترة التي انقضت منذ انتهاء العمل الموضوعي للجنة الأولى في الدورة الماضية للجمعية العامة حتى الآن، ما فتئت البنود المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي تناقش بصورة مستفيضة سواء في الأمم المتحدة أو في غيرها. وهذا يؤكد الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذه البنود.

وعلى الرغم من هذا، وعلى الرغم من النتائج المبشرة بالخير التي تحققت حتى الآن، يرى وفد كوبا أن منجزاتنا لم تصل حتى الآن إلى مستوى توقعات شعوبنا واحتياجاتها. ولن يكون باستطاعتنا تحقيق عالم أكثر أمنا، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وأخيرا تحقيق سلم حقيقي عادل ودائم، إلا اذا استطعنا بطريقة مشروعة أن نقرن الإرادة السياسية بالأعمال الملموسة والصالح العام؛ واستطعنا إزالة الخلافات بين البلدان التي تحوز على الأسلحة النووية والبلدان التي لا تحوز عليها، وبين البلدان التي تنتج الأسلحة ولديها ترسانات عسكرية كبيرة والبلدان التي لا تنتج الأسلحة وليست لديها ترسانات كبيرة؛ وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وبين الأغنياء والفقراء.

وفي هذا الصدد تكتسب مسألة وجود أسلحة الدمار الشامل والحاجة الماسة إلى إزالة هذه الأسلحة بالكامل أهمية خاصة.

إن رغبة المجتمع الدولي الأكثر عمقا والتي يتكرر الإعراب عنها باستمرار تكمن في إزالة الأسلحة النووية. ومع ذلك، وعلى الرغم من التخفيضات التي تم الاتفاق عليها بين البلدين الحائزين على أكبر الترسانات العسكرية، ما زال عدد الأسلحة الموجودة حتى الآن يشكل خطرا كامنا على بقاء البشرية.

وفي العام القادم سيعقد المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسيتعين عليه تناول تمديد هذا الصك الدولي. وهذه فرصة مُثلى لإبداء الرغبة الصادقة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وذلك عن طريق التوصل الى اتفاق

بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية للقضاء الكامل على هذه الأسلحة في غضون إطار زمني معين.

وهذا سيكون متمشيا تماما والمادة السادسة من المعاهدة، من حيث استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية للتفاوض بشأن حظر كامل لتلك الأسلحة. وعلاوة على هذا فإن هذا الالتزام من شأنه أن يقضي على أحد العناصر التمييزية الأساسية في المعاهدة التي سبق أن أشارت إليه بلدان عديدة من البلدان الأطراف أو غير الأطراف في المعاهدة على السواء.

لقد أعلنت كوبا مرارا أننا نؤيد الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وتدميرها. وتمشيا مع هذا الموقف، ومع التعهد الذي قطعناه على نفسنا بمناسبة مؤتمر القمة الأول للدول الأيبيرية الأمريكية، أكد رئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس الوزراء في كوبا، منذ وقت قريب، في رسالة موجهة إلى رئيس جمهورية البرازيل، استعداد بلدنا للتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو في موعد مبكر.

ويشاطر الوفد الكوبي الوفود الأخرى الشعور بالفخر لأن الجمعية العامة، في دورتها الأخيرة، وافقت للمرة الأولى دون تصويت، على مشروع قرار بشأن الحاجة الماسة إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من هذه الحقيقة والجهود التي بذلتها، في إطار مؤتمر نزع السلاح، مجموعة من الوفود، بما فيها وفد كوبا، لا يسعنا إلا أن نعرب عن الأسف لأنه لم يتسن استكمال المفاوضات بسبب استمرار بعض الوفود في إثارة العقبات.

ولا يقل عن ذلك أهمية في إطار جميع المسائل النووية مسألة إعطاء البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ونود أن نكرر الإعراب بأنه ما دامت هذه الأسلحة موجودة فينبغي أن نعتمد صكا دوليا ملزما قانونا بشأن هذا الموضوع، على الرغم من أن أفضل ضمان هو إزالة هذه الأسلحة.

إن مسألة فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية تثار الآن وهذا قد يساعد على منع التطوير النوعي لهذه الأسلحة. وفي الوقت ذاته، لا يسعنا إلا أن نأسف لعدم إمكان وضع الولاية التفاوضية للهيئة المختصة، في مؤتمر نزع السلاح، لتناول هذه المسائل.

ونرى أنه ينبغي البت السريع في هذا الموضوع في الهيئة التفاوضية في جنيف، وينبغي علينا أن نستجيب للشواغل المشروعة للعديد من الوفود، ومفادها أنه لا يكفي منع إنتاج هذه المواد لأغراض صنع الأسلحة بل ينبغي أيضا التصدي للمواد الموجودة المستمدة، في جملة أمور، من تفكيك الأسلحة النووية التي لا يزال يجري انتاجها، وينبغي لنا في الوقت ذاته أن ننظر في إمكانية استخدام هذه المواد للأغراض السلمية.

وبوصفنا دولة عضو في اتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية (السمية)، اشتركنا اشتراكا نشطا في العملية الطويلة التي انتهت مؤخرا وفيها نظر فريق الخبراء في تدابير التحقق الممكنة فيما يتصل بتلك الاتفاقية وطرق تعزيزها. وفي أوائل العام المقبل ستبدأ عملية جديدة، للنظر في وضع التدابير الممكنة في صك يكمل المعاهدة ولصياغة ذلك الصك. ونعتقد بأن هذا قد يساعد في تعزيز الجهود الرامية الى منع وجود الأسلحة البيولوجية والسمية.

وفيما يتصل بحظر الأسلحة الكيميائية، فقد جعلنا موقفنا واضحا تماما. إن كوبا أحد الموقعين الأصليين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وهي تعمل بكل جد، في إطار اللجنة التحضيرية، لوضع جميع الاتفاقات الناشئة عن دخول الاتفاقية حيز النفاذ ولإنشاء المنظمة الدولية الجديدة. وهنا في هذا المحفل، نود أن ندعو مرة أخرى إلى تكثيف الأعمال التحضيرية في جميع المجالات التي ينبغي التوصل إلى اتفاقات بشأنها.

وكجزء من الجهود المبذولة لتيسير دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وتعبيرا عن رغبتنا في تنفيذ دعوة أمريكا اللاتينية إلى مكافحة أسلحة الدمار الشامل، سينظم بلدي، بالاشتراك مع الأمانة التقنية للمنظمة المقبلة، ندوة اقليمية ستعقد في هافانا في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم، تعالج المسائل المتصلة بالاتفاقية ودخولها حيز النفاذ.

وسيحضر هذه الندوة ممثلون ومشاركون من بلدان أخرى وحتى من الأقاليم الأخرى.

ويولي بلدي أهمية كبيرة للفرص التي يتيحها التقدم العلمي والتكنولوجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شاركنا في اطار هيئة نزع السلاح في جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى الاتفاق بشأن نقل التكنولوجيا الثنائية الاستعمال من أجل الأغراض السلمية، ومع ذلك لم يتسن التوصل إلى الاتفاق بشأن هذا الموضوع.

ويشعر وفدي بعميق الأسف لاستمرار الدفاع عن سياسات تمييزية تذرعا باعتبارات متصلة بانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجري الدفاع عن تلك السياسات من خلال نظم الرقابة على المواد والمعدات والتكنولوجيا والمعرفة العملية. فهذه النظم تعوق وصول البلدان النامية اليها بحرية وتجعل من المستحيل على تلك البلدان أن تضع برامجها الخاصة للاستخدامات السلمية في هذه الميادين.

واذ نؤكد على الأهمية التي نعلقها على توسيع نطاق المناقشات في اطار الأمم المتحدة بشأن نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية، والسعي إلى التوصل إلى الاتفاق في هذا المجال، نكرر أن الاتفاقات العريضة لا يمكن تحقيقها إذا انطلقنا من افتراض أن نظم الرقابة المشار إليها يجب أن تظل قائمة بصورة دائمة.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يسعد وفد بلادي أن يتقدم اليكم بالتهاني لانتخابكم لرئاسة هذه اللجنة، وهو تعبير كبير لما تتمتعون به من خبرة سياسية ودبلوماسية عالية. وإننا واثقون بأن هذه اللجنة سوف تختتم أعمالها بنجاح. كما يتقدم وفد بلادي بالتهاني لبقية أعضاء المكتب، متمنيا لهم التوفيق.

إن التفاؤل الناجم عن التغيرات التي شهدها العالم في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة خفت حدته، لأن نزاعات جديدة قد نشأت، وعاد عدد من النزاعات القديمة للظهور، مما يجعل حفظ السلم والأمن الدوليين مسألة أكثر تعقيدا مما كان متوقعا في نهاية عصر سادت فيه المواجهة الايديولوجية. وهذا يستوجب ايلاء أهمية خاصة لبناء السلم، وذلك عن طريق تعزيز وجود نظام دولي منصف وعادل وغير تمييزي تعامل فيه الأمم الصغرى والكبرى على قدم المساواة في عالم ما زال يشهد اختلالا مستمرا في التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل أكبر خطر كامن يهدد السلم والأمن الدوليين، ويتعين الاهتمام بها على أساس الاستعجال. وتتيح معاهدة عدم الانتشار اطارا قانونيا هاما للتوفيق بين هدف منع انتشار الأسلحة النووية وتشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وبالتالي تعزيز الأمن والاستقرار في العالم.

إن مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية يجب أن تعالج من جانبيها الأفقي والرأسي. ويجب بذل جميع الجهود لتعزيز معاهدة عدم الانتشار، التي أصبح الانضمام اليها يشكل معيارا راسخا من معايير السلوك الدولي. كما يجب أن تصبح جميع الدول أطرافا في المعاهدة، وان تنفذ، بنية صادقة، اتفاق الضمانات الشاملة. وسوف يشكل التزام الأطراف في المعاهدة عاملا حاسما في تمديد أجل معاهدة عدم الانتشار خلال المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥.

إن اقتراب عقد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام القادم، بسبب انتهاء سريان مفعولها، سيتيح فرصة نادرة لإظهار النوايا السلمية للدول، وبخاصة دول الشرق الأوسط. ولقد أصبحت هذه القضية في غاية الأهمية والخطورة، ولا سيما في ضوء عملية السلم في الشرق الأوسط. إذ لا يمكن القبول بوضع متميز أو استثنائي لطرف على حساب طرف آخر في قضايا حساسة ومصيرية تتعلق بالأمن الاقليمي الذي يجب أن يتسم بالمساواة والتكافؤ.

وخلال انعقاد مؤتمر حظر الأسلحة الكيميائية في باريس عام ١٩٨٩، كانت سوريا سباقة للدعوة في المؤتمر إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، وذلك في اطار الأمم المتحدة. ولكن اسرائيل لم تستجب أيضا لهذه الدعوة، ولا إلى

الدعوات التي صدرت عن الأمم المتحدة وعن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو عن مؤتمرات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

إن انضمام جميع دول منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل خطوة حيوية في اتجاه تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، ندعو اسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى وضع منشآتها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى تتمكن دول المنطقة من الموافقة على تمديد تلك المعاهدة. إن تحقيق ذلك يشكل خطوة هامة لخلق مناخ ثقة يساهم في بناء السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

لقد أتاح جو الوفاق وانعقاد مؤتمر مدريد فرصة للدول في منطقة الشرق الأوسط لإنهاء الصراع والافلات من دوامة الحرب، لبناء سلم حقيقي وشامل يقوم على أساس الشرعية الدولية وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وصيغة الأرض مقابل السلام. إن السلم في الشرق الأوسط يلزمه خلق مناخ ثقة، ومن متطلبات ذلك انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأن امتلاك هذا السلاح الفتاك من قبل أي دولة في منطقتنا البالغة الحساسية يشكل مصدر قلق كبير، ليس لشعوب المنطقة فحسب وإنما للعالم أجمع. لقد كانت تقديرات بلادي بأن توقيعها المبكر على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيحفز اسرائيل على التوقيع عاجلا أم آجلا، وسيلغي هاجسها في تملك السلاح النووي. وقد تبين فيما بعد أن تقديراتنا لم تكن، للأسف، في محلها.

لقد التزمت سوريا بقرارات الأمم المتحدة واتفاقياتها المتعلقة بنزع السلاح، وفي مقدمتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي وقعت عليها عام ١٩٦٨. كما وقعت على اتفاقية الضمانات المنبثقة عنها، وعلى معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية. ورحبت بلادي أيضا بالأنشطة التي قامت بها اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبتدابير بناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي.

أما بخصوص نزع السلاح، فإن سوريا تدعو إلى اتخاذ خطوات أكثر حسما لتعزيز الجهود الرامية إلى إرساء الأمن، وتتطلع إلى الحظر الشامل لانتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في صناعة الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. كما عملت سوريا منذ عام ١٩٦١ على دفع الخطوات للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية في جميع البيئات.

وفيما يتعلق بمسألة الوضوح في مجال التسلح، فإن وفد بلادي يؤكد تأييده الكامل للتوجه العالمي نحو بناء مجتمع دولي خال من استعمال القوة أو التهديد بها، وتسوده مبادئ العدل والمساواة والسلام. وإذ يؤكد وفد بلادي استعداده للمشاركة في أي جهد دولي للسعي بحسن نية لتحقيق ذلك الهدف، فإنه يود أن يلفت الانتباه إلى الوضع الخاص بالشرق الأوسط.

إن مسائل السلم والأمن ونزع السلاح في العالم اليوم أصبحت ذات طبيعة أكثر شمولية وأشد ارتباطا بمسائل أخرى كالتنمية. وهذا يستدعي إقامة صلة مفاهيمية بين نزع السلاح والتنمية وذلك بالمساعدة في عملية التكيف الاقتصادي من خلال حفز تقدم أسرع فيما يتعلق بقضايا التنمية العالمية وتثبيت جذور الأمن والسلم الدوليين. وإن وفد بلادي يعتقد أن الحفاظ على روح التفاهم المتبادل والتعاون البناء والنية السياسية الصادقة سيؤدي إلى إحراز مزيد من التقدم في ايجاد عالم أكثر أمنا وانصافا ورخاء.

السيد غونيتيلكي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد سري لانكا وبالاصالة عن نفسي، اسمحوا لي بأن اهنئ السيد فالينسيا رودريغز بمناسبة انتخابه، وبأن أعرب عن تعاون وفد بلدي التام معه في اضطلاعه بمسؤولياته. واسمحوا لي أيضا بأن أهنئ سائر أعضاء مكتب اللجنة بمناسبة انتخابهم، وفي الوقت نفسه أود أن أعرب عن التحية الحارة لسلفه السفير فون واغنر، الذي أدار أعمال هذه اللجنة بتفان ومهارة كبيرين خلال الدورة الثامنة والأربعين.

إننا نجتمع في وقت تقع فيه تغيرات كثيرة بعيدة المدى في المناخ الأمني الدولـــي. لقد كان انتهاء الحرب الباردة أهم تطور ايجابي يشهده العالم منذ عقود. فقد مضى أكثر من نصف قرن قبل أن تتمكن

الدولتان النوويتان العظميان من التغلب على المخاوف الحقيقية والمتصورة التي تشعر بها كل منهما تجاه الأخرى، ومن الاستعاضة عن المواجهة بالتعاون وعن السرية بالشفافية، وعن التشاؤم بالتفاؤل. إن الستار الحديدي، وحائط برلين، والفصل العنصري، التي نجم عنها عزل لاإنساني، نرجو أن تكون قد أصبحت الآن من آثار الماضي. ورغم السحب الداكنة التي نراها أحيانا في الأفق، فنحن واثقون بأنه ليس هناك رجوع عن التطورات الايجابية. ويجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة التي لم يسبق لها مثيل وننفذ خطة لمواجهة تحديات الأمن الخاصة بالقرن الحادي والعشرين.

ويسر سري لانكا أن تلاحظ التحسن التدريجي في مناخ الأمن الدولي. ورغم هذه التطورات الايجابية، لا يمكننا أن نشعر بالرضا تجاه جدول الأعمال المستقبلي لنزع السلاح، سواء النووي أو التقليدي. إن ذلك الجدول لا يزال مثقلا ولم يجر الوفاء به. ويسرنا أن نلاحظ أن تقدما ملحوظا أصبح ممكنا في كبح جماح سباق التسلح النووي، الذي كان السمة المميزة لمذاهب الأمن خلال عهد الحرب الباردة. وينبغي للدول النووية أن تستغل الفرصة التي توفرها الحالة الدولية الايجابية المتطورة حديثا فتتخذ خطوات لوقف انتاج أسلحة نووية جديدة، وتقضي تماما على مخزوناتها الراهنة ووسائل نقلها. ولقد حان الوقت كي تقر بصفة نهائية بما هو واضح جلي: أن أمنها الوطني لا يمكن تحقيقه بمذاهب تستند إلى أسلحة الدمار الشامل التي تهدد وجود الجنس البشري.

لقد توصل مؤتمر نزع السلاح، بعد قدر كبير من العمل هذا العام، إلى نص دائر، سيكون أساسا لعملنا المستقبلي بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وتتشاطر سري لانكا رغبة العديد من البلدان في ضرورة أن يكتمل مشروع المعاهدة بحلول الربع الأول من عام ١٩٩٥ على أكثر تقدير. وفي ضوء التعقيدات التي ينطوي عليها التفاوض بشأن أي معاهدة لها مثل هذه الأهمية، نعترف بأنه لن يكون من الواقعي وضع حدود زمنية مصطنعة. غير أن وضع إطار زمني لاختتام المفاوضات سيوفر بالتأكيد قوة دفع لأعمال اللجنة المخصصة كما كان الحال بالنسبة للمفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ سنوات قليلة. ويحدو سري لانكا الأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى نص مكتمل إلى حد كبير، إن لم يكن مكتملا تماما، بحلول وقت انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد الخاص بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح باستئناف العمل بشأن مشروع المعاهدة في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، ونتعهد بتقديم تعاوننا الكامل إلى السفير ميغيل ماريـن بوش، رئيس اللجنة المخصصة الذي لا يكل.

وعلى الرغم من عدم وجود صلة مباشرة بين المعاهدتين، فإن المعاهدة المقترحة للحظر الشامل للتجارب ترتبط ارتباطا وثيقا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل الاتفاق الذي يتم التقيد به على أوسع نطاق في ميدان تحديد الأسلحة. والمقبول الآن عالميا أن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب ستمثلان عائقا فعالا أمام انتشار الأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية. ومنذ الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة ارتفع عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى ١٦٥ دولة. ونحن نرحب ترحيبا حارا بالدول الجديدة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

إن قوة معاهدة عدم الانتشار تكمن في قدرتها على البقاء. فالمعاهدة تمكنت، خلال الـ ٢٥ عاما من عمرها، من الصمود رغم الحرب الباردة وعقود من المواجهة بين الدولتين العظميين. وما من أحد ينكر حقيقة أن الاتفاقية نجحت في منع تفشي الانتشار الأفقي.

وعلى الرغم من هذه الصفات الايجابية، فإن الآراء المعرب عنها هنا وفي أماكن أخرى تشير بوضوح إلى أن المعاهدة ليست أسمى من أن يوجه الانتقاد إليها. مع ذلك، تؤمن سري لانكا، بصفتها بلدا أعطى تأييده الكامل للمعاهدة، بأن الدول الأطراف ينبغي أن تنظر نظرة جديدة إلى عمل المعاهدة عندما تسنح فرصة استعراضها في نيسان/أبريل من عام ١٩٩٥. وينبغي لهذه العملية أن تعنى بتحسين عمل المعاهدة لخدمة مصالح الدول الأطراف على نحو أفضل وجذب التقيد العالمي بها. أما الذين تخطوا العتبة منذ عام ١٩٦٨ فينبغي ادخالهم حظيرة المعاهدة عاجلا لا آجلا.

وقد لاحظت سري لانكا مختلف الآراء التي أعربت عنها الدول الأطراف بشأن تمديد المعاهدة، وهي ترجو أن يتسنى تقرير هذه المسألة بالتشاور والتفاوض. وواضعو معاهدة عدم الانتشار أقدموا على اختيار متعمّد يتمثل في اتاحة الفرصة لنا لمناقشة مسألة التمديد بعد ٢٥ سنة من دخولها حيز النفاذ، والتوصل إلى اتخاذ قرار بشأنها. ونعتقد أن هذا الأمر تم لغرض محدد. ولقد بلغنا الآن المرحلة التي يجب فيها اتخاذ ذلك القرار التاريخي. وسري لانكا على ثقة بأن القرار سيكون إيجابيا وبأن المؤتمر سيتوصل إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن مدة المعاهدة.

ونرحب بإعادة تأكيد اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح والمعنية بضمانات الأمن السلبية، على أنه بانتظار تحقيق الإزالة الفعالة للأسلحة النووية، ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تحصل من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ما يجعلها تطمئن بصورة فعالة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ما فتئت، لقرابة ربع قرن، تحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على إعطاء هذه الضمانات. ولا يزال أعضاء مؤتمر نزع السلاح يفاوضون لفترة ١٤ سنة لكفالة الحصول على ضمانات فعالة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومع التغيرات الايجابية الحاصلة في العلاقات الدولية والتي انعكست في معاهدات رئيسية لتحديد الأسلحة النووية، ومع التقليل من أهمية دور الأسلحة النووية في السياق السياسي والأمني الحالي، فإن سري لانكا تعتقد أن الوقت قد حان لتتخذ اللجنة المخصصة المعنية بضمانات الأمن السلبية خطوات مفيدة في هذا الاتجاه.

ولقد أشارت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في اللجنة المخصصة إلى الضمانات الأحادية المقدمة من جانبها. ونحن إذ نقدر هذه الايماءات، نعتقد اعتقادا راسخا بأن عمل اللجنة المخصصة ينبغي أن يثمر عن وضع صك دولي تفاوضي متعدد الأطراف وملزم قانونيا. ومن غير المناسب وغير المثمر أن يصر أحد على تمديد معاهدة عدم الانتشار تمديدا غير مشروط ولا نهائي، من جهة، وأن يتجنب من جهة أخرى، مسألة الضمانات الأمنية، مستندا الى مبادئ استراتيجية بالية.

وتوجد مجالات أخرى عديدة تقلق وفد بلدي. والمجال الأول يتعلق بالإمدادات باليورانيوم والبلوتونيوم الشديدي الإثراء، التي تتراكم على نطاق عالمي وتسبب قلقا كبيرا للمجتمع الدولي.

ويتمثل مجال القلق الثاني في تهريب المواد النووية الانشطارية. ولقد جرت في أوروبا هذا العام عدة حوادث تهريب من هذا النوع. وهذا بالتأكيد اتجاه يثير الجزع. فهو يؤكد حقيقة وجود أطراف تهتم بحيازة مواد انشطارية تستخدم في صناعة الأسلحة، مما يمكن أن يشكل تهديدات بيئية خطيرة أيضا. كما يشير إلى توفر مصادر إمداد جاهزة لتلبية هذا الطلب غير المشروع. ولا يمكن التصدي لهذه المشكلة إلا باتخاذ خطوات مباشرة لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة، ووضع ضوابط صارمة على المواد الانشطارية المستعملة من جانب القطاع المدني.

وفي هذا السياق، ترحب سري لانكا بالخطوات الأولية التي اتخذها مؤتمر نزع السلاح التماسا لآراء أعضائه بشأن أفضل الترتيبات المناسبة للتفاوض من أجل إبرام معاهدة غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، وقابلة للتحقق على نحو فعال لحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي. ونأسف أسفا شديدا لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من تحقيق اتفاق بشأن ولاية مناسبة للجنة المخصصة. وسري لانكا من بين الذين يرون أن المخزونات الحالية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مناقشاتنا، وأنها ينبغي تضمينها في ولاية اللجنة المخصصة المقترحة. وإن تجاهل المخزونات الحالية سيكون بمثابة تشجيع على وصم النظام المستقبلي للمواد الانشطارية بالتمييز.

ولا يزال وفدي يعتقد أن الشفافية في الأسلحة لا يمكن أن تكون تدبيرا فعالا لبناء الثقة إلا إذا استطاعت أن تكفل ايجاد حقوق ومسؤوليات متكافئة ومتوازنة لجميع الدول المشاركة في هذا النظام.

وتشاطر سري لانكا الرأي بأن سجل الأمم المتحدة يمكن توسيعه في الوقت المناسب ليتضمن الموجودات والمشتريات العسكرية. ونحن لا نرى كيف يمكن بناء الثقة عن طريق تزويد معلومات بشأن بعض نظم الأسلحة وحجبها بشأن أنظمة أخرى. فبغية أن تكون الشفافية فعالة بالكامل، ينبغي أن تطبق على جميع الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، والتكنولوجيا العالية ذات التطبيقات العسكرية وجميع أنواع الأسلحة التقليدية المتطورة.

وبينما نتكلم عن الشفافية في الأسلحة، ينبغي لنا ألا نتجاهل أشد جوانب نقل الأسلحة مكرا. فكميات هائلة من الأسلحة المتطورة المفرج عنها نتيجة لنهاية الحرب الباردة موجودة في الأسواق المفتوحة للأسلحة وبأسعار متدنية. وهذه الأسلحة يتم شراؤها ونقلها إلى بقع الاضطرابات حول العالم من جانب تجار الموت وبالتعاون الوثيق مع حلفائهم الطبيعيين، تجار المخدرات والإرهابيين. ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذه أن تتخذ خطوات فعالة، فرادى وجماعات، لمنع هذه التجارة التي يمكن أن تزعزع الاستقرار في البلدان المعرضة للخطر. وتتطلع سري لانكا إلى القيام بعمل منتج بشأن هذه المسألة في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهي عازمة على تقديم ورقة عمل عن الموضوع.

لا تزال سري لانكا تسعى منذ عام ١٩٧١، وبالتعاون مع الدول الساحلية والدول الخلفية للمحيط الهندي، إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في إقامة منطقة سلم في منطقة المحيط الهندي.

إن التناحر بين الدول الكبرى بات أثرا من آثار الماضي، وحل محله مناخ من الثقة والأمل والتعاون. وهذا المناخ يناسب إلى أبعد مدى تحقيق هدف شعوب الدول الساحلية والدول الخلفية القائم منذ زمن بعيد والمتمثل في إقامة منطقة سلم يستطيع فيها كل شعب أن يتفاعل مع الشعوب الأخرى، فضلا عن التفاعل مع الشعوب من خارج المنطقة، لتحقيق المنفعة المتبادلة. وفي هذا السياق، نرحب بالتفكير الجديد للجنة المخصصة وبالنهج الذي تتبعه وبسعيها إلى ايجاد نُهـُج بديلة جديدة من أجل تحقيق هذا الهدف، مع أخذ الحقائق الناشئة بعين الاعتبار.

ونظرا للتقدم الذي تحقق حتى الآن في اللجنة المخصصة، يحدونا أمل صادق في أن يرى الأعضاء الدائمون الذين لا يشتركون في أعمال اللجنة المخصصة في الوقت الحاضر حسنات المشاركة النشطة فيها مرة أخرى. وهدف المحيط الهندي كمنطقة سلم ليس بعيدا عن منالنا. فالمطلوب إبداء ما يلزم من الإرادة السياسية والرؤية والشجاعة من قبل الجميع لاغتنام الفرصة الراهنة وللعمل بعزم لتحقيق ذلك الهدف.

وعاما بعد عام، نحضر الى الجمعية العامة وندلي ببيانات ونعتمد قرارات ثم نعود الى عواصمنا معتقدين أننا قمنا بنصيبنا من العمل. هذه فكرة خاطئة. إن العمل الحقيقي يعني تنفيذ ما اتفقنا عليه هنا. فلم ينجز إلا القليل النادر لتنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة.

وعلى سبيل المثال، نعتمد عاما بعد عام قرارات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويتابع مؤتمر نزع السلاح هذه القرارات بإنشاء لجنة مخصصة. وفي اللجنة المخصصة ترى بعض الوفود أنه لا يوجد سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وحتى لو اتفقنا على أنه لا توجد في الوقت الراهن تطورات من جانب أي دولة فيما يتعلق بالسلاح في الفضاء الخارجي، فيمكننا مع ذلك أن نسأل ما إذا كان ينبغي لنا أن ننتظر حتى تحدث تلك التطورات ثم ننظر في اتخاذ إجراءات إصلاحية. هناك قول مأثور قديم يقول إن الوقاية خير من العلاج. وعلينا أن نسعى جاهدين الى اتخاذ التدابير المناسبة التي تضمن عدم السماح لسباق التسلح، الذي زعزع استقرار الأرض، أن يمتد الى الفضاء الخارجي.

وتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح مجال آخر سيواجه فيه المؤتمر دون شك نقدا واسعا. فمنذ عام ١٩٨٢ يوجد ما لا يقل عن ٣٤ طلبا لعضوية المؤتمر. وبعد مشاورات كثيرة قدمت الى مؤتمر نزع السلاح، في ١٩٩٣، صفقة حظيت بتأييد واسع النطاق. ومع ذلك لم تر هذه الصفقة النور حتى اليوم ولم نتمكن بعد من التوصل الى اقتراح بديل. وفي غضون ذلك انخرط مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات بشأن معاهدة شاملة لحظر التجارب دون أية مدخلات من كثير من الوفود، ومر عام آخر لم يتحقق فيه أي تحرك ملموس. ومن

المتوقع أن يعبر مؤتمر نزع السلاح نفس الطريق مرة أخرى في عام ١٩٩٥ سعيا للتوصل الى توافق الآراء الذي لم يتحقق حتى الآن.

وأخيرا، يلاحظ وفدي مع التقدير الدور الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، الموجود في عاصمة جارة صديقة لنا هي نيبال. لقد برهن هذا المركز أنه كسب للمنطقة. وتقدر حكومتي إسهام هذا المركز في تجميع الموظفين والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية في المنطقة. ومع اعترافنا بالدور الذي يضطلع به المركز، فإننا نأمل أن يتلقى باستمرار الدعم من الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء، ومن المنظمات غير الحكومية حتى يصبح مؤسسة نشطة.

السيد عبدالله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أهنئ السفير فالنسيا رودريغيز بمناسبة انتخابه رئيسا للجنة الأولى ويسعدنا سعادة بالغة أن يقود عمل هذه اللجنة الهامة، المعنية بالأمور السياسية وأمور الأمن، دبلوماسي ماهر على قدر كبير من الكفاءة، وهذا يبشر بنجاح عملنا. نود أيضا أن نهنئ نائبي الرئيس والمقرر. ونتطلع الى العمل مع جميع أعضاء المكتب بروح بناءة.

وفي المناقشة العامة لمسائل نزع السلاح في الدورة الثامنة والأربعين أكد وفد بلدي الطبيعة المتعددة الأبعاد للأمن الجماعي. ولئن كان البعد العسكري لا يزال حيويا، فإن مفهوم الأمن اليوم يتضمن عناصر اقتصادية واجتماعية وإنسانية وبيئية. وتندمج هذه العناصر في أسبابها وآثارها. وإن لم ننظر في هذه العناصر في وقت واحد، وإن لم نقم بهذا العمل في سياق الجهود الحالية التي تبذل لإقامة نظام جديد تتحقق فيه التنمية والسلم، فلن يمكننا أن نتفهم المشاكل المعقدة الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

ما فتئ نزع السلاح النووي يحظى باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي كله، ومن جانب دوله الأعضاء. ولئن كنا نرحب بالتقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة، فلا نزال نرى أنه ينبغي أن تحدث تخفيضات أخرى ملموسة في الأسلحة النووية على مستوى العالم كله وبذلك نحقق تدريجيا القضاء الكامل على تلك الأسلحة، التي لا تؤثر على أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فقط، ولكن أيضا على أمن الدول الحائزة لها.

وينبغي لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ ألا يستهدف تمديد المعاهدة فقط، وإنما أيضا تأكيد تصميمنا الجماعي على القضاء على الأسلحة النووية الى الأبد. وحتى يمكن لمعاهدة عدم الانتشار أن تنظم العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، فيجب أن تكون صكا عالميا غير تمييزي، يحقق تطلعات كل الدول.

ومما يثير القلق أن التطورات المشجعة في عملية السلم في الشرق الأوسط لم يتبعها اتخاذ تدابير إقليمية لبناء الثقة، وبصفة خاصة بأن تصبح اسرائيل طرفا في معاهدة عدم الانتشار وبأن تخضع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن هذا العمل من شأنه أن يعجل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ولا يزال العنصر الأساسي في وقف الانتشار الرأسي والأفقي الإسراع بإبرام معاهدة متعددة الأطراف تحظر حظرا تاما إجراء التجارب النووية في جميع البيئات. وينبغي لنا أن نغتنم الفرصة التي أتاحها القرار ٧٥/٤٨ لام الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الثامنة والأربعين، بالتفاوض على معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا، لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى.

وليست هناك حاجة لأن نؤكد على ضمانات الأمن السلبية التي يجب أن تعطى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وتقودنا مسألة منع الانتشار النووي الى مشكلة الاتجار السري بالبلوتونيوم، الذي يحدث حاليا. ينبغي أن تحدد في أسرع وقت ممكن وعن طريق التعاون الدولي الفعال، مصادر انتاج وأماكن وصول هذه المواد الخطيرة التي تهدد الأمن الدولي. إن وفدي يؤيد القرارات الخاصة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة

التقليدية ويرحب بالجهود العاجلة المتعددة الأطراف في هذا المجال.

وتعتبر ترسانات الأسلحة التقليدية المفرطة عنصرا لزعزعة الاستقرار. ولقد كان إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إجراء مبتكرا يحقق الشفافية في تجارة السلاح على المستوى العالمي. مع ذلك، نرى أنه ينبغي لتحقيق الفاعلية لتدابير بناء الثقة أن تشمل الشفافية جميع الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها، والتكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية، وكل الأسلحة التقليدية المتطورة التي تشترى من الخارج أو تصنع محليا.

ونرى أن الدراسة الجادة لهذه العناصر يجب أن تستمر في سياق زيادة توسيع سجل الأمم المتحدة الذي لن يصبح عالميا إلا إذا اعتبرته جميع الدول سجلا متوازنا وغير تمييزي.

ونشعر بالأسف لأن فريق الخبراء الحكوميين لم يتمكن في دورته الأخيرة من إنهاء عمله الخاص بزيادة توسيع السجل ليشمل فئات أخرى غير الفئات السبع الواردة في ملحق القرار ٤٦/٣٦ لام بشأن الشفافية في التسلح.

ولأسباب إنسانية أساسا، يجب أن نواصل النظر في مسألة التنظيم الدولي والرقابة الفعالة للحد من انتاج واستخدام ونقل الألغام المضادة للأفراد. إننا نؤيد موقف عدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي تؤيد الحظر الكامل لانتاج ونقل وتخزين واستعمال الألغام البرية.

ثمة رغبة وحاجة مشتركة لتحسين أسس الأمن في جميع أنحاء العالم. فاندماج الاقتصاد العالمي، وتكافل المصالح، والصلات بين عدم الاستقرار والتخلف عناصر جديدة تحفزنا على إعادة التفكير في مفهوم الأمن الجماعي الشامل، على حد تعبير الأمين العام في تقريره "خطة للتنمية".

والواقع أن عددا من الحالات غير المستقرة في العالم ظهرت كنتيجة مباشرة لعواقب الفقر وللفشل في إدارة بعض العوامل الاجتماعية - الاقتصادية. وفي بعض الحالات، تمكنت الأمم المتحدة من الاستجابة بفعالية وادارة بعض الصراعات الداخلية. ولكننا نرى أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التنمية أكثر فعالية وفائدة، ناهيك عن أنها أقل تكلفة، من عمليات حفظ السلام التي تستند في بعض الحالات إلى الاعتبارات السياسية. وإذا أولينا أولوية أعلى لمنع التوترات والصراعات، بتقديم المساعدة الدولية، فإن أنشطة الطوارئ التي انخرطت فيها الأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة ستتضاءل كثيرا، وستتمكن البلدان التي تعاني من صعوبات اقتصادية من إعادة تنشيط برامجها الإنمائية وتكفل نجاحها.

وإن لم يقم المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، برعاية تنمية دولية منصفة ولم يساعد العالم الثالث في تحرير نفسه من أزمة المديونية الساحقة، وحماية البيئة والوقاية من المرض والجوع وسوء التغذية والفقر، فإن آفاق السلم والأمن لن تتحسن كثيرا، لأن التهديدات غير العسكرية لهما ستكون بنفس قسوة تلك التي تفرضها الأسلحة والقوة العسكرية.

وإدراكا من افريقيا لحتمية أمنها، فقد قامت بالفعل منذ مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية، المعقود في تونس، بالبدء في تنفيذ ترتيبات خاصة بها لمنع حدوث الصراعات في القارة وإدارتها وتسويتها. وهذه المبادرة بالغة الأهمية وتأتي في لحظة حساسة بصفة خاصة من تاريخ افريقيا. فهي تظهر رغبة البلدان الافريقية في الامساك بزمام مصير قارتها التي أصبحت الآن، بالاضافة إلى انعدام الأمن والاستقرار الحالي، مهمشة تقريبا في عالم متقلب بسبب حالة اقتصادية خطيرة تعقدها أزمة المديونية، والزيادة الهائلة في خدمة الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري.

لا بد من النظر إلى السلم والأمن في افريقيا اليوم ليس من الناحية العسكرية فحسب وإنما من الناحية الاقتصادية والإنمائية أيضا. وإذ تستعد البلدان الافريقية للابرام السريع لمعاهدة تجعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومعظم هذه البلدان أطراف

في مختلف المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بنزع السلاح، فإنها تطمح إلى أن تضطلع بدور في الديناميات الاقتصادية الدولية. إن قارتنا تفهم أن أمنها يكمن في قدرتها على الوفاء بالاحتياجات العاجلة للتنمية أكثر بكثير من قوة ترساناتها. والصراعات التي تنشب فيها ليست نتيجة لتكريس الأسلحة أو التحسينات في آلات الحرب، وإنما نتيجة الآثار التراكمية للصعوبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر والتدهور البيئي وتشتيت العناصر الأفقر واحباطها. هذه هي صورة افريقيا في عصر "خطة للسلام" و "خطة للتنمية"، والذكرى السنوية الخمسين لهذا المثل الأعلى، الأمم المتحدة. هذه هي صورة افريقيا على عتبة القرن الحادي والعشرين.

إننا نقول: أسهموا في إنعاش افريقيا، وفي تنميتها وتحركها قدما، واندماجها في ديناميات الاقتصاد الدولي ورخائها، ولن تقوم بعد ذلك الحاجة إلى ارسال الخوذات الزرقاء إلى هناك.

ترى تونس أن الاستقرار والأمن والتنمية مسؤولية مشتركة. ولهذا انتهجت باستمرار دبلوماسية التعاون مع جيرانها المباشرين في اطار الاتحاد المغاربي العربي، ومع البلدان الافريقية والعالم العربي وجميع البلدان الصديقة الأخرى.

ويولي بلدي أهمية خاصة للأمن والتعاون مع شركائه في البحر الأبيض المتوسط بغية جعل تلك المنطقة منطقة سلم، والتشجيع على ظهور منطقة أوروبية - متوسطية مندمجة ومزدهرة. ومن حيث الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبح الأمن في البحر الأبيض المتوسط مفهوما شاملا لا غنى عنه ينبغي أن يتضمن، بالنظر إلى تكافل المصالح، استراتيجية التنمية المشتركة الطويلة الأجل بين ساحلي البحر الأبيض المتوسط.

وبتلك الروح واصلت تونس المطالبة بحوار في اطار البحر الأبيض المتوسط لايجاد تعاون اقليمي ومتعدد الأطراف ومتعدد الأبعاد ومتعدد الأشكال. ونود أن نضع ما أشار إليه الرئيس بن علي، في بيانه أمام البرلمان الأوروبي في عام ١٩٩٣، باعتباره "التنمية المشتركة واتفاق التشارك" الذي يربط بين بلدان الساحلين الشمالي والجنوبي لجعل البحر الأبيض المتوسط مركزا للتضامن والتنمية.

من المهم أن نؤكد في ذلك الشأن على أن بلدي يستجمع جهوده لتحقيق ما قد أسميه "المثل الأعلى للبحر الأبيض المتوسط"، الذي نطمح إليه باخلاص: انظروا إلى الأحداث الدولية الكثيرة التي تنظم في تونس بهدف إرساء هذا المثل الأعلى وإثراء المناقشة بشأن ما ينبغي أن يفكر الساحلان فيه باعتباره مستقبلهما المشترك. ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر هذا نظمت في تونس ندوة دولية عن مستقبل البحر الأبيض المتوسط والتعاون فيه. وفي غضون بضعة أيام ستستضيف تونس أيضا مؤتمر "البحر المتوسط والقرن ٢١" بشأن التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، الذي يتصل بالنهج المعتمد في قمة الأرض في ريو. إن البحر الأبيض المتوسط - وهو بحر ذو بيئة ضعيفة يمر فوقه سدس الملاحة البحرية للعالم، وثلث تجارته الدولية، ولا تتجدد مياهه إلا مرة كل ١٠٠ عام - منطقة رائدة للبرامج التجريبية ستكون محك اختبار الطموحات والالتزامات التي قطعت في ريو.

هذه المبادرات ستساعد الناس في البحر الأبيض المتوسط على أن يصبحوا فعلا على وعي بمصالحهم. وتونس بنهجها العملي المعتاد، على اقتناع بأن الحواجز يجب ألا تنصب بين الأمم والشعوب في عالم سريع التقلب. بل على النقيض من ذلك يجب علينا أن نفتح الأبواب أمام التعاون وأمام المساعدة الدولية المتبادلة، التي لا يمكن إلا لها وحدها أن تضع أسس السلم والأمن الدوليين.

السيد حسن (العراق): **السيد الرئيس**، يسرني في مستهل كلمتي أن أوجه لكم التهانئ الحارة على انتخابكم، آملا أن تكون رئاستكم لهذه اللجنة الهامة مساهمة جديدة وفعالة تضاف إلى مساهمات بلدكم اكوادور المتميزة في خدمة أهداف المجتمع الدولي بالعدل والمساواة والسلام.

يتميز المناخ الدولي الحالي بوجود تغيرات مهمة تجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نعدل نهجنا وأساليب عملنا بما يستجيب لهذه التطورات. فما زالت هناك مخاطر على المجتمع الدولي

تتمثل بعشرات من سيوف ديموقليس معلقة فوق رؤوسنا بخيوط واهية، بدءا بالأسلحة النووية وانتهاء بالحروب العرقية والاقليمية والمجاعات ونقص التنمية. وإذا لم يواجه المجتمع الدولي بأسره هذه التحديات بروح جماعية فلن يكون أحد في مأمن من شرورها. إن هذه التحديات تفرض على الأمم المتحدة وأجهزتها مهام جسيمة في التعامل معها من خلال سلطة المبادئ التي تتجاوز المفاهيم المصلحية لهذه الدولة أو تلك، وتنبذ بالكامل سياسات القوة والمعايير المزدوجة.

لقد أكد مؤتمر عدم الانحياز المعقود في القاهرة مؤخرا أن الأسلوب الذي يتبع في الأمن الدولي لن يكون فعالا ودائما إلا إذا كان غير تمييزي ومتوازنا ويسعى لتحقيق الأمن للجميع عن طريق نزع السلاح النووي بالكامل والتخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ إجراءات تدريجية لخفض الأسلحة التقليدية. وتلك أهداف ينبغي مواصلة الإصرار على إعطائها الأولوية مثلما أقرها المجتمع الدولي في وثيقة عام ١٩٧٨.

ويقترب سريعا موعد انعقاد مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها. وقد عبرت أغلب الدول الأعضاء في المعاهدة عن رأيها بأن تمديد المعاهدة مرتبط بالتقدم الجدي في مجال نزع السلاح النووي وإنجاز اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتفاق على ضمانات أمنية سلبية شاملة والنظر في إطار تفاوضي لدراسة الإجراءات التي تجعل المعاهدة غير تمييزية؛ واتخاذ تدابير لتشجيع نقل التقنيات للأغراض السلمية.

ومن جانب آخر فإن دول منطقة الشرق الأوسط، ومنها بلدي، لديها شواغل إضافية تتمثل في امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية وعدم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار. وواضح أنه ليس من المنطقي في ظل هذه الظروف أن يُطلب من دول المنطقة قبول تمديد المعاهدة إلى أمد غير محدد وبالتالي تكريس واقع تمييزي في المنطقة يتنافى ومبدأ العالمية. إن العدل والمنطق لا يقبلان أن تكون اسرائيل استثناء من مبدأ العالمية، وهي التي طلب منها مجلس الأمن، بقراره ٤٨٧ (١٩٨١) إخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد عزز مؤتمر نزع السلاح آمال المجتمع الدولي فيه بعد فترة الركود التي أصابته بعد إنجاز اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت الذي نحث فيه المؤتمر على أن يتقدم لإيجاد حلول سريعة للبنود المتعلقة بنزع السلاح النووي، فإنه ليسعدنا أن المؤتمر يناقش بجدية مواضيع هامة على جدول أعماله مثل ضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ووقف إنتاج المواد الانشطارية. ونأمل أن تتوفر الإرادة السياسية لبعض الدول في المؤتمر بما يسمح للمؤتمر بتحقيق الآمال التي يعلقها المجتمع الدولي عليه في أسرع وقت.

وأود ان أشير بهذا الصدد إلى أن بلدي، الذي يشارك منذ عام ١٩٨٩ في أعمال المؤتمر بصفة مراقب، مهتم اهتماما كبيرا بحصوله على عضوية المؤتمر. ونرى أن توسيع قاعدة المؤتمر بإضافة مجموعة الدول المتقدمة للانضمام إليه، ومنها بلدي، سوف يجعل المؤتمر أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي، كما أن التوسيع سيساهم في إغناء عمل المؤتمر وتعزيز مصداقيته. ونأمل أن يتم التوصل بأسرع وقت ممكن إلى الاتفاق على توسيع المؤتمر، تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٧٧/٤٨. كما نؤيد اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا جديدا يحث على توسيع عضوية المؤتمر.

فرضت على بلدي بموجب القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) مجموعة إجراءات في مجال السيطرة على التسلح. وقد قبل بلدي هذه الإجراءات ونفذها، آخذا بالاعتبار أن هذه الإجراءات، وكما ورد النص عليها في الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

> "... تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف ايصالها".

وللأسف الشديد فبعد ثلاث سنوات ونصف من الشروع في تنفيذ القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وبعد أن تم إنجاز متطلباته المتعلقة بالعراق وبدء مرحلة المراقبة المستقبلية بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١)، إلا ان الفقرة ١٤ من القسم جيم ظلت معطلة.

إننا ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى إظهار الحرص على مصداقية قرارات مجلس الأمن، وعدم اعتماد الانتقائية في تطبيق فقرات القرار الواحد، وإيلاء هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام لما له من آثار خطيرة على مستقبل المنطقة والعالم.

إن القـوة والضعف أمران نسبيان. ولا يجب أن يدفع غرور القوة بعض الدول إلى تناسي مبادئ ذات ديمومة هي مبادئ العدل والانصاف وعدم التمييز التي أقرتها الشرائع جميعا ومنها ميثاق الأمم المتحدة. إن حل المشاكل الدولية والإقليمية لا يتأتى من خلال التدخل في الشؤون الداخلية، واستمرار الضغط والعقوبات، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، بل من خلال مبادئ العدل والمساواة التي هي وحدها الكفيلة بخلق عالم مستقر ومرفه وآمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠